ملخص

تقرير التنمية البشرية 2011

الاستدامة والإنصاف:
مستقبل أفضل للجميع

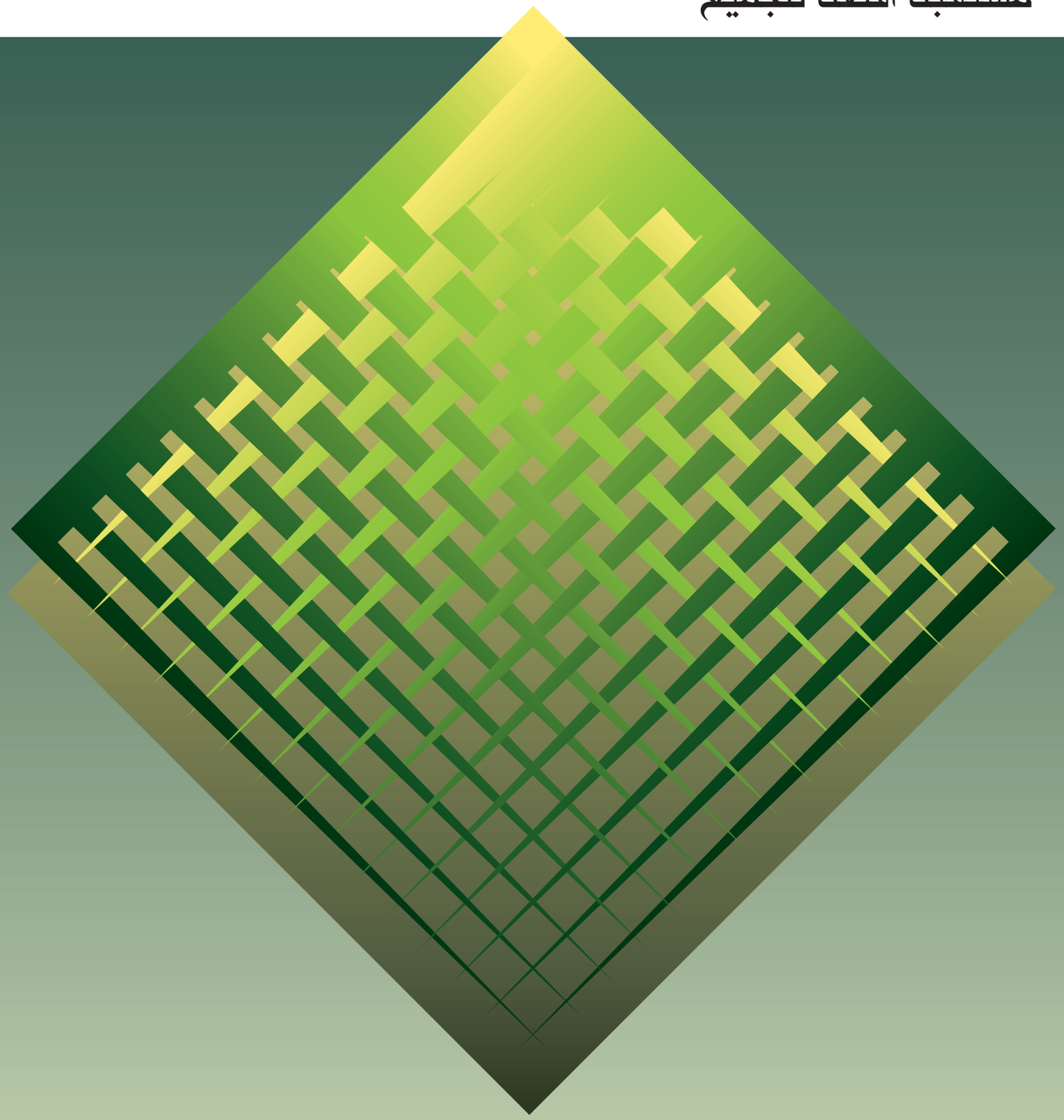

حماية حق أجيال اليوم في حياة صحية ولائقة، وضمان حق أجيال المستقبل، هذا هو التحدّي الإنمائي الكبير للقرن الحادي والعشرين. ويقدّم تقرير التنمية البشرية لعام 2011 مساهمة هامة جديدة في الحوار العالمي حول هذا التحدّي، إذ يبيّن مدى الارتباط الوثيق بين الاستدامة والإنصاف، أي العدالة الاجتماعية وإتاحة المزيد من الفرص لحياة أفضل للجميع.

وتشير التوقّعات إلى أن العجز عن تخفيف حدة المخاطر البيئية وتقليص الفوارق الاجتماعية سيؤدي إلى تعثّر التقدّم الذي حققه معظم فقراء العالم على مدى عقود، لا بل إلى تبديد التقارب الذي شهده العالم في مستويات التنمية البشرية. فالتقدّم الذي سجلته التنمية البشرية طوال عقود مضت، لن يستمر ما لم ترافقه خطوات جريئة للحد من المخاطر البيئية ومن أوجه عدم المساواة. ويرسم هذا التقرير مسارات يستطيع عبرها الأفراد والمجتمعات المحلية، وكذلك المجتمع الدولي، العمل على تحقيق الاستدامة والإنصاف معاً، في إطار من التآزر والتكامل.

ويظهر تحليل جديد أجري في سياق إعداد هذا التقرير الصلة بين عدم التوازن في توزيع السلطة على الصعيد الوطني وعدم المساواة بين الجنسين، وصعوبة الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي المحسّن، وتزايد حدة تدهور الأراضي وانتشار الأمراض وارتفاع معدل الوفيات جراء تلوّث الهواء، وتفاقم الآثار الناجمة عن الفوارق في الدخل. فالفوارق بين الجنسين تتداخل مع الخسائر البيئية وتسهم في تفاقمها. وعلى الصعيد العالمي، تضعف ترتيبات الحكم القائمة صوت البلدان النامية وتمعن في إقصاء الفئات المهمشة.

وبعد، هل من بديل؟ بالطبع نعم. فالاستثمارات التي تنصف الجميع في الحصول على الطاقة من مصادر متجدّدة، والمياه النظيفة، والصرف الصحي، والرعاية في الصحة الإنجابية، تسهم في تحقيق الاستدامة والتنمية البشرية معاً. وعمليات المساءلة والديمقراطية يمكن أن تسهم في تحقيق أفضل النتائج. والنُهج الناجحة هي النُهج التي يعتمدها ويديرها المجتمع المحلي في إطار يضمن قيام مؤسسات شاملة لا تسقط الفئات المحرومة من حساباتها. فبعد الأهداف الإنمائية للألفية، سيحتاج العالم إلى إطار إنمائي من مقوّماته الاستدامة والإنصاف. ويظهر هذا التقرير أن النُهج التي تحقق أفضل النتائج هي النُهج التي تقوم على دمج الإنصاف في السياسات والبرامج وتمكين الشعوب من تحقيق التغيير في المجالات القانونية والسياسية.

ومستلزمات التمويل التي تتطلبها حماية البيئة والمجتمع، ستكون أكبر بكثير من حجم المساعدة الإنمائية الرسمية. فالإنفاق الحالي على مصادر الطاقة المنخفضة الكربون لا يتجاوز 2 في المائة من الحد الأدنى للحاجات التقديرية. وحركة التمويل يجب أن توجّه نحو إيجاد حلول لعدم الاستدامة وعدم الإنصاف. وفي هذا الإطار سيكون دور آليات السوق ومصادر التمويل الخاصة بالغ الأهمية ولكنه لا يغني عن دعم ناشط وفعال من الاستثمار العام. ويتطلب سد النقص في التمويل حلولاً جديدة، يوضح بعض معالمها هذا التقرير.

يتضمن هذا التقرير دعوة للإصلاح من أجل تحقيق الإنصاف وسماع صوت الجميع. علينا مسؤولية مشتركة تجاه الفئات المحرومة في مختلف أنحاء العالم، سواء أكانت تعيش بيننا اليوم، أم ستعيش في المستقبل. وعلى عاتقنا التزام معنوي، حتى لا يكون الحاضر عدو المستقبل. وفي هذا التقرير الكثير مما يوضح معالم الطريق إلى مستقبل أفضل.

حقوق الطبع © 2011
محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
1 UN Plaza, New York, NY 10017, USA

جميع الحقوق محفوظة. ولا تجوز إعادة إنتاج أو حفظ هذه المطبوعة عبر أي نظام استرجاعي، ولا تجوز إعادة نشرها، بأي شكل أو وسيلة، سواء أكانت هذه الوسيلة إلكترونية أم آلية، أم عن طريق النسخ الصوتي، أم التسجيل، أم خلاف ذلك، دون الحصول على إذن مسبق.

طُبع في الولايات المتحدة الأمريكية:Colorcraft of Virginia . طُبع الغلاف والنص على ورق معاد تصنيعه وخالٍ من الكلورين.
واستُعمل في طباعة التقرير حبر مستخرج من النبات صنع بتقنيات غير ضارّة بالبيئة وفقاً لمعايير مجلس حماية الغابات.

MIX
Paper from responsible sources
FSC® C007098

التحرير : Communications Development Incorporated, Washington DC
تصميم الغلاف: Gerry Quinn
الترجمة إلى اللغة العربية وتنسيق الطباعة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

للحصول على قائمة بأي أخطاء اكتُشفت بعد عملية الطباعة يرجى زيارة الموقع التالي: http://hdr.undp.org

فريق إعداد تقرير التنمية البشرية 2011

مكتب تقرير التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
تقرير التنمية البشرية هو ثمرة جهود تضافرت تحت إشراف المديرة، وشارك فيها فريق في الأبحاث، والإحصاءات، والاتصالات، والإنتاج، إلى جانب فريق يدعم تقارير التنمية البشرية الوطنية. وأسهم الزملاء من قسم العمليات والخدمات الإدارية في تسهيل عمل المكتب.

المديرة والمؤلفة الرئيسية
جيني كلوغمان

الأبحاث
فرانسيسكو رودريغز (رئيس الفريق)، وشيتال بيجادهور، وصوبرا باتاشارجي، ومونواليزا شاتيرجي، وهيونغ-جين شوا، وألان فوشس، وماماي غيبرتسادك، وزاشاري غيدوتز، ومارتن فيليب هيغر، وفيرا كيهايوفا، وجوزيه بينيدا، وإيما سمان، وسارة تويغ

الإحصاءات
ميلوراد كوفاسفيك (رئيس الفريق)، وأسترا بونيني، وإيمي غي، وكلارا غارسيا أغونيا، وشرياسي جا

الاتصالات والإنتاج
ويليام أورمي (رئيس الفريق)، وبوتاغوز أبدرييفا، وكارلوتا أيللو، ووين بولت، وجان-إيف هامل

تقارير التنمية البشرية الوطنية
إيفا جسبرسن (نائبة المدير)، وماري آن موانغي، وباولا بغلياني، وتيم سكوت

العمليات والخدمات الإدارية
سارانتويا ميند (مدير العمليات)، وديان بووبدا، وفي هواريز-شاناهان

الترجمة إلى اللغة العربية وتنسيق الطباعة
فريق من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بإشراف عهد سبول مديرة قسم المؤتمرات

تقارير التنمية البشرية العالمية والإقليمية والوطنية

تقارير التنمية البشرية: يصدر التقرير السنوي للتنمية البشرية كلّ عام عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 1990. وهو تقرير مستقل ويستند إلى تحاليل للتجارب تتناول القضايا والاتجاهات والتطوّرات والسياسات الإنمائية. ومحتويات تقرير التنمية البشرية لعام 2011، وغيره من التقارير السابقة متاحة من غير مقابل على الموقع التالي: hdr.undp.org، حيث توجد النصوص الكاملة للتقرير والملخصات باللغات الرئيسية في الأمم المتحدة، إضافة إلى ملخصات للاستشارات والمناقشات، وسلسلة أوراق البحث حول التنمية البشرية، والمنشورات الجديدة حول تقرير التنمية البشرية، وغير ذلك من المعلومات العامة. كما تتوفر على هذا الموقع المؤشرات الإحصائية، ومصادر البيانات، والخرائط المتحركة، وصحف الوقائع عن البلدان، وغيرها من المواد الإعلامية المتصلة بتقرير التنمية البشرية.

التقارير الإقليمية للتنمية البشرية: صدر، بدعم من المكاتب الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خلال العقدين الماضيين أكثر من أربعين تقريراً إقليمياً عن التنمية البشرية تركز على خصوصيات كل منطقة وظروفها. وقد تضمنت هذه التقارير تحاليل شيّقة وقدّمت توصيات على صعيد السياسة العامة، وتناولت قضايا هامة مثل الحريات المدنية، وتمكين المرأة في البلدان العربية، والفساد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومعاملة الغجر وغيرهم من الأقليات في أوروبا الوسطى، والتوزيع غير المنصف للثروة في أمريكا اللاتينية والكاريبي.

التقارير الوطنية للتنمية البشرية: منذ إطلاق أول تقرير وطني للتنمية البشرية في عام 1992، أصبحت التقارير الوطنية تصدر في 140 بلداً، تعدّها فرق محلية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهذه التقارير التي يتجاوز عددها 650 تقريراً حتى اليوم، تتناول الشواغل الوطنية على صعيد السياسة العامة من منظور التنمية البشرية، وذلك من خلال استشارات وأبحاث تُجرى على الصعيد المحلي. وكثيراً ما تركز هذه التقارير على قضايا مثل المساواة بين الجنسين، والخصوصيات الإثنية، والفوارق بين المدن والأرياف، بهدف المساعدة على تحديد مواضع عدم المساواة، وقياس التقدّم، ورصد أي إشارات تنذر باحتمال اندلاع الصراع. وبما أن هذه التقارير تنطلق من الاحتياجات والخصوصيات الوطنية، كان لعدد كبير منها أثر على السياسات الوطنية، مثل استراتيجيات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من أولويات التنمية البشرية.

للحصول على مزيد من المعلومات عن التقارير الإقليمية والوطنية، بما في ذلك مواد التدريب والمراجع يرجى زيارة الموقع التالي: hdr.undp.org/en/nhdr/.

مواضيع متنوّعة في تقارير التنمية البشرية 2010–1990

1990	مفهوم التنمية البشرية وقياسها
1991	تمويل التنمية البشرية
1992	الأبعاد العالمية للتنمية البشرية
1993	مشاركة الناس
1994	أبعاد جديدة للأمن البشري
1995	التنمية البشرية والمساواة بين الجنسين
1996	النمو الاقتصادي والتنمية البشرية
1997	التنمية البشرية والقضاء على الفقر
1998	التنمية البشرية والاستهلاك
1999	العولمة بوجه إنساني
2000	حقوق الإنسان والتنمية البشرية
2001	توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية
2002	تعميق الديمقراطية في عالم مفتّت
2003	أهداف التنمية للألفية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية
2004	الحرية الثقافية في عالمنا المتنوّع
2005	التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساوٍ
2006	ما هو أبعد من الندرة: القوة والفقر وأزمة المياه العالمية
2007/2008	محاربة تغيّر المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم
2009	التغلّب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية
2010	الثروة الحقيقية للأمم: مسارات في التنمية البشرية

لمزيد من المعلومات:
http://hdr.undp.org

ملخص

تقرير التنمية البشرية 2011

الاستدامة والإنصاف:
مستقبل أفضل للجميع

صادر عن
برنامج
الأمم المتحدة
الإنمائي

تمهيد

يلتقي قادة العالم في ريو دي جانيرو في موعد جديد هو حزيران/يونيو 2012، سعياً إلى توافق جديد حول الإجراءات اللازمة لحماية مستقبل الأرض، ولحماية حق أجيال المستقبل في كل مكان في حياة صحية ولائقة. هذا هو التحدّي الإنمائي الكبير للقرن الحادي والعشرين.

ويقدّم تقرير التنمية البشرية لعام 2011 مساهمة هامة جديدة في الحوار العالمي حول هذا التحدّي، إذ يبيّن مدى الترابط الوثيق بين الاستدامة والإنصاف، أي العدالة الاجتماعية وإتاحة المزيد من الفرص لحياة أفضل للجميع. ويؤكد هذا التقرير أن الاستدامة لا تقتصر على قضية البيئة ولا تتوقف عليها، بل هي في الأساس نتيجة لخيارنا في أن نعيش حياتنا، مدركين أن كل عمل نقوم به الآن سيكون له أثر على سبعة مليارات نسمة تعيش على الأرض اليوم ومليارات أخرى ستتوالى على هذه الأرض على مدى قرون من الزمن.

وإذا كان خيارنا هو توسيع الحريات أمام أجيال الحاضر والمستقبل، فلا بدّ من أن نفهم الترابط بين الاستدامة البيئية والإنصاف. فالتقدّم الذي شهدته التنمية البشرية طوال عقود مضت، ووثقته تقارير التنمية البشرية، لن يستمر ما لم ترافقه خطوات جريئة على الصعيد العالمي للحد من المخاطر البيئية ومن أوجه عدم الإنصاف. ويرسم هذا التقرير مسارات يستطيع عبرها الأفراد والمجتمعات المحلية والبلدان، وكذلك المجتمع الدولي، العمل على تحقيق الاستدامة والإنصاف معاً، بحيث لا يتحقق أحد المبدأين على حساب الآخر.

فبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل كل يوم في 176 بلداً وإقليماً، تضمّ أعداداً كبيرة من الفئات المحرومة، التي يقع عليها عبء الحرمان مزدوجاً. فهذه الفئات شديدة التعرض لآثار تدهور البيئة عامةً، لأنّها ترزح تحت ضغوط جسيمة ولا وسيلة لديها للنهوض منها، وعليها أيضاً مواجهة المخاطر المباشرة المتأتية من البيئة التي تعيش فيها، حيث تلوّث الهواء في الأماكن المغلقة، وتلوّث المياه، وعدم توفر خدمات الصرف الصحي. وتشير التوقّعات إلى أن العجز عن تخفيف حدة المخاطر البيئية وتقليص الفوارق الاجتماعية سيؤدي إلى تعثّر التقدّم الذي حققه معظم فقراء العالم على مدى عقود، لا بل إلى تبديد التقارب الذي شهده العالم في مستويات التنمية البشرية.

ولا يمكن إغفال دور الفوارق الكبيرة في النفوذ في تحديد الأنماط والمسارات. ويظهر تحليل جديد أجري في سياق إعداد هذا التقرير الصلة بين عدم التوازن في توزيع النفوذ وعدم المساواة بين الجنسين على الصعيد الوطني، وصعوبة الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي، وتزايد حدة تدهور الأراضي، وارتفاع معدّل الوفيات من جراء تلوّث الهواء في الأماكن المغلقة والهواء الطلق، وتفاقم الآثار الناجمة عن الفوارق في الدخل. فالفوارق بين الجنسين تتداخل مع الخسائر البيئية وتسهم في تفاقمها. وعلى الصعيد العالمي، تضعف ترتيبات الحكم القائمة صوت البلدان النامية وتمعن في إقصاء الفئات المهمشة.

وبعد، هل من بديل عن عدم الإنصاف وعدم الاستدامة؟ بالطبع نعم. فالنمو الذي يحركه استهلاك الوقود الأحفوري ليس شرطاً لحياة أفضل بمقاييس التنمية البشرية الشاملة. والاستثمارات التي تنصف الجميع في الحصول على الطاقة من مصادر متجدّدة، والمياه النظيفة، والصرف الصحي، والرعاية في الصحة الإنجابية، تسهم في تحقيق الاستدامة والتنمية البشرية معاً. وتفعيل عمليات المساءلة والديمقراطية بدعم نشاط المجتمع المدني ووسائل الإعلام، يسهم أيضاً في تحقيق أفضل النتائج. والنُهج الناجحة هي النُهج التي يعتمدها ويديرها المجتمع المحلي في إطار يضمن قيام مؤسسات شاملة لا تسقط الفئات المحرومة من حساباتها، وهي النُهج الشاملة التي تُعنى بتنسيق الميزانيات والآليات بين الهيئات الحكومية والشركاء في عملية التنمية.

فبعد الأهداف الإنمائية للألفية، سيحتاج العالم إلى إطار إنمائي بعد عام 2015 من مقوّماته الاستدامة والإنصاف، ومؤتمر ريو +20 هو فرصة فريدة للتوصّل إلى تفاهم مشترك حول كيفية المضي إلى الأمام.

ويظهر هذا التقرير أن النُهج التي تحقق أفضل النتائج هي النُهج التي تقوم على دمج الإنصاف في السياسات والبرامج وتمكين الشعوب من تحقيق التغيير في المجالات القانونية والسياسية. وفي مختلف أنحاء العالم تجارب كثيرة تدلّ على أن هذه النُهج تنطوي على إمكانات كبيرة لرصد التآزر الإيجابي بين الأبعاد الثلاثة وتحقيقه.

ومستلزمات التمويل التي تتطلبها التنمية بما في ذلك الحماية البيئية والاجتماعية، ستكون أكبر بكثير من حجم المساعدة الإنمائية الرسمية الحالية. فالإنفاق الحالي على مصادر الطاقة المنخفضة الكربون لا يتجاوز 1.6 في المائة من الحد الأدنى لتقديرات الاحتياجات. أما الإنفاق على التكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من حدة آثاره فيقارب 11 في المائة من تقديرات الاحتياجات. والآمال معقودة على نظام جديد للتمويل لأغراض المناخ. وفي هذا الإطار سيكون دور آليات السوق ومصادر التمويل الخاصة بالغ الأهمية، ولكنه لا يغني عن دعم ناشط وفعّال من الاستثمار العام. فسدّ النقص في التمويل يتطلب حلولاً جديدة، يوضح بعض معالمها هذا التقرير.

والعبرة من هذا التقرير لا تقتصر على ضرورة توفير مصادر جديدة للتمويل لمعالجة المخاطر البيئية الجسيمة بطرق منصفة، بل فيه دعوة إلى إجراء إصلاحات لتحقيق الإنصاف وإعلاء صوت جميع الفئات. فتدفقات التمويل يجب ألا تؤدي إلى تعميق الفوارق القائمة، بل يجب أن تُوجّه نحو معالجة التحدّيات الكبيرة الناجمة عن عدم الاستدامة وعدم الإنصاف.

وإتاحة الفرص والخيارات للجميع هو هدف أساسي من أهداف التنمية البشرية. وعلينا مسؤولية مشتركة تجاه الفئات المحرومة في مختلف أنحاء العالم، سواء أكانت تعيش بيننا اليوم، أم ستعيش في المستقبل. وعلى عاتقنا التزام معنوي، حتى لا يكون الحاضر عدو المستقبل. وفي هذا التقرير الكثير مما يوضح معالم الطريق إلى مستقبل أفضل.

هلن كلارك
مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

لا تمثل التحليلات والتوصيات الواردة في هذا التقرير بالضرورة وجهة نظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولا أعضاء المجلس التنفيذي فيه. فالتقرير هو مطبوعة مستقلّة يفوّض بإصدارها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو نتيجة لتعاون وجهد مشترك بين فريق تقرير التنمية البشرية وفريق من الاستشاريين البارزين، بقيادة جيني كلوغمان، مديرة مكتب تقرير التنمية البشرية.

المحتويات

تمهيد
كلمة شكر

لمحة عامة

الفصل 1
لم الاستدامة والإنصاف؟

هل من حدود للتنمية البشرية؟
الاستدامة والإنصاف والتنمية البشرية
موضوع البحث

الفصل 2
أنماط واتجاهات التنمية البشرية والإنصاف والمؤشرات البيئية

التقدّم والآفاق
عقبات أمام استمرار التقدم
النجاح في تحقيق التنمية البشرية المستدامة والمنصفة

الفصل 3
تتبّع الآثار وفهم الترابط

منظور الفقر
المخاطر البيئية على رفاه البشر
الخلل الناجم عن الأحداث المناخية المتطرفة
التمكين والتدهور البيئي

الفصل 4
مواضع التآزر الإيجابي: استراتيجيات لتحقيق الاستدامة البيئية والإنصاف والتنمية البشرية

الاستعداد لمعالجة أوجه الحرمان البيئي وتحصين المناعة
تجنّب التدهور
تغيّر المناخ: مخاطر ووقائع

الفصل 5
مواجهة التحديات على مستوى السياسة العامة

استمرار النمط الراهن: لا استدامة ولا إنصاف
إعادة النظر في النموذج الإنمائي: محرك التغيير
تمويل الاستثمار وبرنامج الإصلاح
الابتكار على الصعيد العالمي

الحواشي
المراجع

الملحق الإحصائي

دليل القارئ
مفاتيح البلدان وترتيبها حسب دليل التنمية البشرية 2011

الجداول الإحصائية

1 دليل التنمية البشرية وعناصره
2 اتجاهات دليل التنمية البشرية، 1980–2011
3 دليل التنمية البشرية معدّلاً بعامل عدم المساواة
4 دليل الفوارق بين الجنسين والمؤشرات المتعلقة به
5 دليل الفقر المتعدد الأبعاد
6 الاستدامة البيئية
7 المخاطر البيئية على التنمية البشرية
8 مفهوم الرفاه والبيئة
9 التعليم والصحة
10 السكان والاقتصاد

الملاحظات الفنية
المناطق
المراجع الإحصائية

لمحة عامة

موضوع تقرير التنمية البشرية لهذا العام هو الاستدامة والإنصاف فيما يتحقق من تقدّم على صعيد التنمية البشرية. ويُقصد من هذا المنظور المشترك، تبيان مدى مساهمة التدهور البيئي في تفاقم عدم الإنصاف لما يلحقه من أضرار بالفئات المحرومة، وكذلك مدى مساهمة عدم الإنصاف في التنمية البشرية في تسارع التدهور البيئي.

فالتنمية البشرية التي هي توسيع لحريات البشر تفترض وجود موارد طبيعية مشتركة يستفيد منها الجميع. والتنمية البشرية لا تتحقق فعلاً ما لم يتحقق مبدأ الاستدامة على الصعيد المحلي والوطني والعالمي، وذلك بطرق تستوفي مقوّمات الإنصاف والتمكين.

وفي السعي إلى تحقيق الاستدامة البيئية، لا يجوز أن تغيب عن بالنا تطلّعات الفقراء إلى حياة أفضل. ويتناول هذا التقرير مسارات يستطيع عبرها الأفراد والمجتمعات المحلية والبلدان والمجتمع الدولي ترسيخ الاستدامة والإنصاف جنباً إلى جنب، بحيث لا يتحقق أحد المبدأين على حساب الآخر.

لمَ الاستدامة والإنصاف؟

نهج التنمية البشرية هو، منذ نشأته، وسيلة تتيح لنا فهم العالم الذي نعيش فيه، ومواجهة التحديات التي تحيط بنا، اليوم وفي المستقبل. وقد جدد تقرير التنمية البشرية لعام 2010، في الذكرى العشرين لإطلاق تقرير التنمية البشرية، التأكيد على أهمية مفهوم التنمية البشرية، فركز على الإنصاف، والتمكين، والاستدامة في توسيع الخيارات المتاحة للإنسان، كما بيّن التقرير أنّ هذه الأبعاد الأساسية لا تتحقق دائماً معاً.

الاستدامة والإنصاف معاً

يتناول هذا التقرير الترابط بين الاستدامة البيئية والإنصاف، وهما متشابهان من حيث الجوهر، إذ يُعنى كل منهما بعدالة التوزيع. واهتمامنا بالاستدامة نابع من اقتناعنا بأن أجيال المستقبل لا يجوز أن تحظى بأقل مما تحظى به أجيال اليوم من إمكانات. وفي عدم الإنصاف إجحاف، فخيارات البشر في حياة أفضل لا يجوز أن تقيّدها عوامل خارجة عن سيطرتهم. ومن مظاهر الإجحاف الحالات التي تؤدي إلى أوجه حرمان تلحق بفئات معيّنة، لمجرد الانتماء إلى جنس معيّن، أو عرق معيّن، أو مكان معيّن.

لقد أيّد أناند وسين (Sudhir Anand and Amartya Sen) فكرة العمل على تحقيق الاستدامة والإنصاف معاً قبل عقد من الزمن، بالقول "إن الانشغال بالإنصاف بين الأجيال وإغفال حجم مشكلة عدم الإنصاف بين أفراد الجيل الواحد، إنما هو انتهاك لمبدأ الحقوق الأساسية". وظهرت أفكار مشابهة في تقرير لجنة برونتلاند في عام 1987 وفي إعلانات متتالية من ستوكهولم في عام 1972 إلى جوهانسبرغ في عام 2002. واليوم لا تزال المناقشات حول موضوع الاستدامة تغفل موضوع الإنصاف، وترى فيه موضوعاً مستقلاً لا علاقة له بالاستدامة، وهذا التفكير مجتزأ وغير مجدٍ.

تعاريف رئيسية

التنمية البشرية هي توسيع لحريات البشر وإمكاناتهم، فيعيشون الحياة التي يختارونها وينشدونها. هي توسيع للخيارات. ومفهوم الحريات والإمكانات يتجاوز حدود الاحتياجات الأساسية إلى الكثير من الغايات الأخرى الضرورية لعيش "حياة لائقة"، غايات قيّمة لذاتها وبحد ذاتها. وللإنسان أن ينشد التنوّع البيولوجي، ويستمتع بجمال الطبيعة، بمعزل عن مساهمة هذا التنوّع أو ذاك الجمال في تحسين مستوى معيشته.

والفئات المحرومة هي في صلب مفهوم التنمية البشرية. ولا تُستثنى من ذلك الفئات التي ستعاني في المستقبل أشدّ العواقب التي تخلّفها أفعالنا نحن اليوم. واهتمامنا نحن لا يقتصر على ما يحدث في الحياة العادية، أو في الحالات التي يُرجّح وقوعها، بل يشمل ما يحدث في الحالات التي يُحتمل وقوعها ولو كان الاحتمال ضئيلاً، ولا سيما عندما يكون للأحداث وقع الكوارث على الفئات الفقيرة والضعيفة.

وكثيراً ما تركّز المناقشات حول ما تعنيه الاستدامة البيئية على ما إذا كان رأس المال البشري يحلّ محلّ الموارد الطبيعية، أي ما إذا كانت عبقرية الإنسان ستعوّض عن شح الموارد الطبيعية كما حدث في الماضي. وإذ لا نستطيع تأكيد إمكانية حدوث ذلك في المستقبل، وإزاء الكوارث التي قد تهدّد عالمنا، يُستحسن الحفاظ على الأصول الطبيعية الأساسية وحماية النظم الإيكولوجية من الاستنفاد. والاتجاه يلتقي مع نهج حقوق الإنسان في التنمية. فالتنمية البشرية المستدامة هي توسيع الحريات الحقيقية للذين يعيشون اليوم مع الحرص على عدم المساس بحريات من سيعيشون في المستقبل. وفي هذا الاتجاه لا بدّ من تشجيع المداولات العامة العقلانية لتحديد المخاطر التي يمكن أن يقبل بها المجتمع (الشكل 1).

التنمية البشرية المستدامة هي توسيع الحريات الحقيقية للذين يعيشون اليوم مع الحرص على عدم المساس بحريات من سيعيشون في المستقبل

الاستدامة والإنصاف معاً لا يعني أن الاستدامة تتحقق دائماً مع الإنصاف. وإذا تحققت مكاسب في الاستدامة، قد تقابلها خسائر في الإنصاف في الكثير من الأحيان، والعكس أيضاً صحيح. فالتدابير التي تتخذ لحماية البيئة يمكن أن تأتي بآثار سلبية على الإنصاف، إذا أدّت هذه التدابير، مثلاً، إلى الحد من النمو الاقتصادي في البلدان النامية. ويبيّن هذا التقرير مفاعيل السياسات المعتمدة على الاستدامة والإنصاف، ويقرّ بأن هذه المفاعيل لا تنطبق على جميع الحالات بل قد تختلف باختلاف الظروف.

ويشجع هذا الإطار على إيلاء الاهتمام لتحديد مواضع التآزر الإيجابي ومواضع المفاضلة بين الاستدامة والإنصاف، ولبحث كيفية عمل المجتمعات على تنفيذ حلول، بلا خسائر، تأتي بمكاسب في الاستدامة والإنصاف والتنمية البشرية.

الشكل 1

مواضع التآزر والمفاضلة بين الاستدامة والإنصاف

يدعو هذا الإطار إلى تحديد مواضع التآزر الإيجابي والنظر في مواضع المفاضلة بين الهدفين

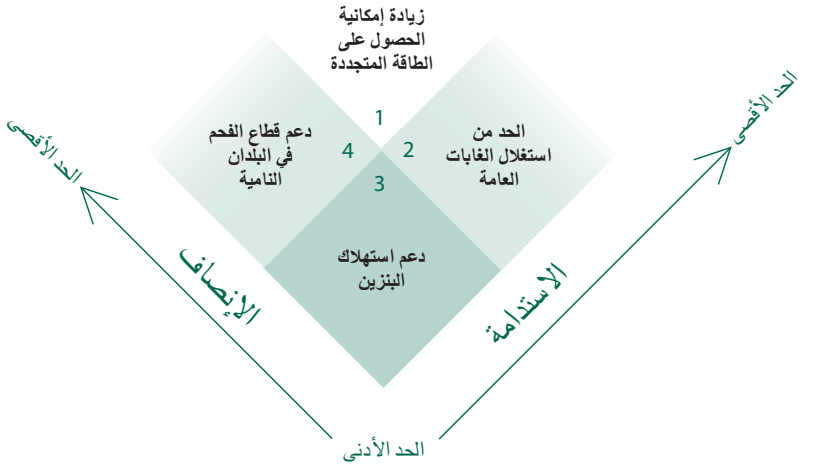

أنماط واتجاهات وتصوّرات وآفاق

تتزايد الأدلّة على تفشي التدهور البيئي واحتمال تفاقمه في مختلف أنحاء العالم. وفي هذا التقرير استكشاف لمجموعة من التوقعات وعرض لسلسلة من الاحتمالات في التنمية البشرية، لأن حجم التغيّر الذي سيشهده المستقبل يكتنفه الكثير من عدم اليقين.

ونقطة الانطلاق هي موضوع رئيسي في تقرير عام 2010، وهو التقدّم الكبير الذي شهدته التنمية البشرية في العقود الماضية، وفيه ثلاثة محاذير:

- نمو الدخل ترافق دائماً مع تراجع في المؤشرات البيئية الأساسية التي تقيس انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتدهور نوعية الأراضي والمياه، وانحسار الغطاء الحرجي.
- توزيع الدخل ازداد تفاوتاً على صعيد البلدان في الكثير من أنحاء العالم وتراجعت الفوارق في الإنجازات المحققة في الصحة والتعليم.
- التمكين تحسّن مع تحسّن دليل التنمية البشرية، لكنّ فوارق كثيرة تعتري هذا التحسّن.

وتشير نتائج تمارين المحاكاة التي أجريت لهذا التقرير أن دليل التنمية البشرية سيخسر نسبة 8 في المائة من القيمة الأساسية المتوقعة بحلول عام 2050، ذلك في حسب سيناريو "التحدّيات البيئية" الذي يقيس الآثار السلبية الناجمة عن الاحترار العالمي من تدنٍ في الإنتاج الزراعي، وصعوبة في الحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي المحسّن (قد تصل الخسارة في قيمة دليل التنمية البشرية إلى نسبة 12 في المائة في جنوب آسيا وفي جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى). أمّا حسب سيناريو "الكوارث البيئية"، أي افتراض استمرار إزالة مساحات شاسعة من الغابات، وتدهور الأراضي، وتقلّص التنوّع البيولوجي، وتسارع الأحداث المناخية المتطرفة، فيتوقع أن تنخفض قيمة دليل التنمية البشرية بنسبة 15 في المائة عن القيمة الأساسية.

ويبيّن الشكل 2 حجم الخسائر والمخاطر التي سيواجهها أحفادنا ما لم نأتِ عملاً يؤدي إلى إبطاء الأحداث الحالية أو وقفها، لا بل إلى قلب مسارها. ففي ظل سيناريو الكوارث البيئية ستشهد البلدان النامية تحوّلاً جذرياً قبل عام 2050، إذ تتعرض لخسارة إنجازات حققتها في دليل التنمية البشرية، كادت تقارب إنجازات البلدان الغنية.

في تحليل هذه التوقّعات ما يدلّ على أن الفئات المحرومة هي التي تتحمّل المزيد من الحرمان جراء عواقب تدهور بيئي لم يكن لها يد في حدوثه. فالبلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة، مثلاً، هي أقل البلدان مساهمة في تغيّر المناخ، لكنّها تتحمّل أكبر الخسائر التي تصيب إنتاجها الزراعي وسبل المعيشة فيها جراء انخفاض معدّلات تساقط الأمطار وتقلّبها (الشكل 3).

ومساهمة الفرد في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة هي أقل بكثير مما هي عليه في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً حيث تكثر الأنشطة التي تستهلك كميات كبيرة من الطاقة، كقيادة السيارات، وتبريد المنازل ومراكز الأعمال وتدفئتها، واستهلاك المنتجات الغذائية المصنّعة والمعلّبة. فأي فرد يعيش في بلد من فئة البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً تبلغ مساهمته في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون أربع مرات وفي غاز الميثان وأكسيد النيتروس مرتين من مساهمة الفرد في أي بلد من البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة أو المتوسطة أو المنخفضة. وتصل هذه المساهمة إلى 30 مرة، إذا ما قورن معدل مساهمة الفرد في أحد البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً بمساهمة الفرد في أحد البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة جداً. ويتسبّب المواطن في المملكة المتحدة في غضون شهرين بكمية من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري تفوق ما يتسبب به مواطن من فئة البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة جداً في السنة. أما المواطن القطري، الذي يعيش في البلد الذي يسجّل أعلى معدّل من الانبعاثات، فيولّد هذه الكمية في غضون عشرة أيام، وهذه القيمة لا تقتصر على الاستهلاك المحلي، بل تشمل الإنتاج الذي يصدّر إلى الخارج.

والزيادة التي يشهدها العالم منذ عام 1970 في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري تأتي بنسبة 75 في المائة منها من البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة. غير أن مجموع انبعاثات هذه الغازات في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً يبقى أعلى بكثير. وهذا ليس كل ما في الواقع إذ تنقل عمليات الإنتاج الكثيفة الكربون إلى البلدان الفقيرة، ومنها يصدّر معظم إنتاجها إلى البلدان الغنية.

وقد ترافق ارتفاع دليل التنمية البشرية مع تدهور بيئي في مختلف أنحاء العالم، لكن معظم هذا التدهور يُعزى إلى النمو الاقتصادي. ويظهر تعارض بين المربع الأول والمربع الثالث من الشكل 4. فالمربع الأول يظهر أن البلدان ذات الدخل المرتفع تسجل

الشكل 2

آفاق التنمية البشرية بحلول عام 2050 حسب سيناريوهات المخاطر البيئية

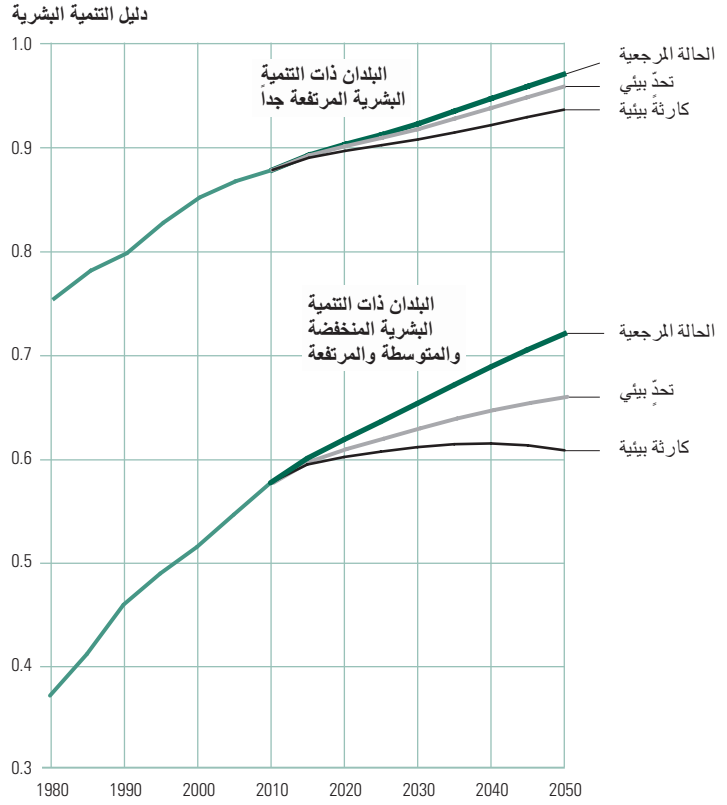

ملاحظة: يتضمن النص مزيداً من التفاصيل عن السيناريوهات المختلفة.

المصدر: HDRO calculations based on data from the HDRO database and B. Hughes, M. Irfan, J. Moyer, D. Rothman, and J. Solórzano, 2011, "Forecasting the Impacts of Environmental Constraints on Human Development," Human Development Research Paper, United Nations Development Programme, New York, who draw on forecasts from International Futures, Version 6.42.

ارتفاعاً في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، أما المربع الثالث فيظهر أن ارتفاع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لا يتأثر بعنصري الصحة والتعليم في دليل التنمية البشرية. وهذه النتيجة بديهية، فالأنشطة التي تسبّب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الجو هي أنشطة إنتاج السلع وليست خدمات الصحة والتعليم. وفي هذه النتائج ما يوضح طبيعة العلاقة غير الخطية بين انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وعناصر دليل التنمية البشرية. فالعلاقة ضعيفة لا بل منعدمة بين انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ومجموع عناصر دليل التنمية البشرية في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة، حتى يبلغ هذا الدليل نقطة حاسمة تظهر بعدها علاقة تناسب طردي بين انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وعنصر الدخل.

وشهدت البلدان التي حققت أسرع تقدم في دليل التنمية البشرية زيادة سريعة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وهذه التغيّرات عبر الزمن، هي أبلغ من العلاقة العابرة في التعبير عما هو متوقع في

الشكل 3

ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض معدّلات تساقط الأمطار وتقلّبها

مستويات وتغيّرات تقلّبات المناخ حسب مجموعات دليل التنمية البشرية

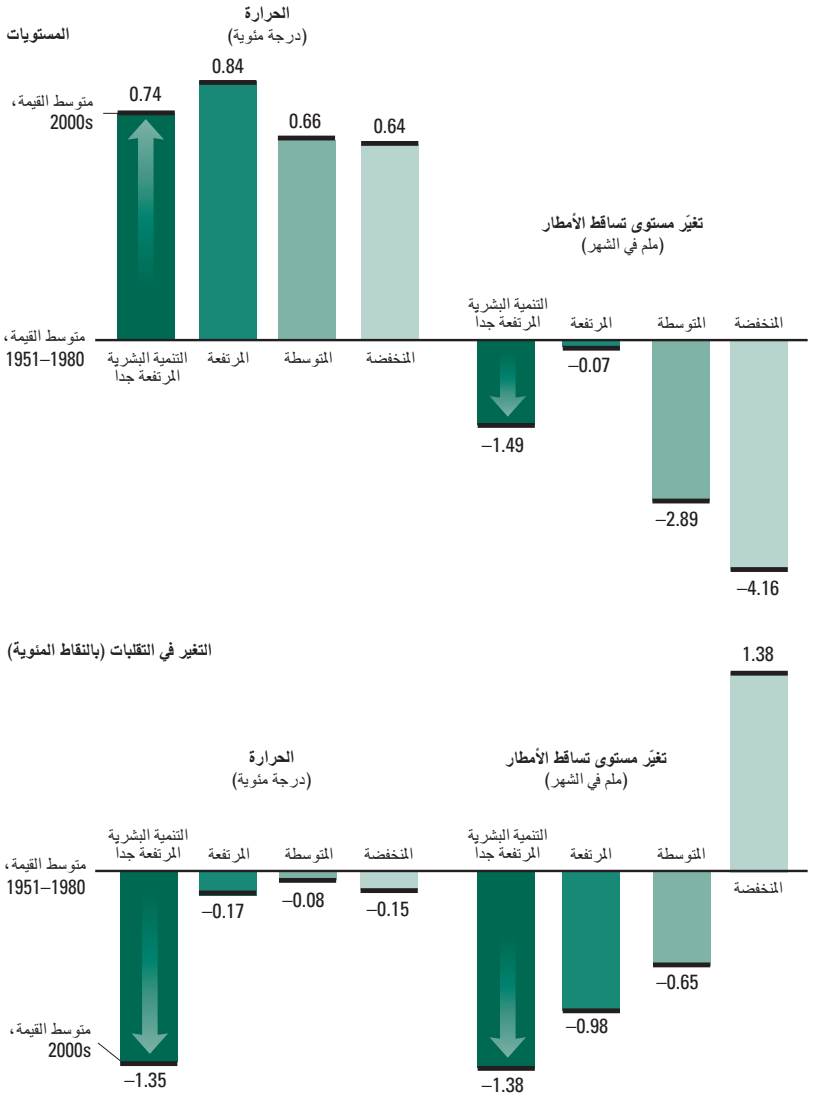

ملاحظة: التغيّر في تقلّبات المناخ هو الفارق في معامل التقلّب بين 1950 و1980 و2000 مرجحاً حسب متوسط عدد السكان للفترة 1951–1980.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات جامعة Delaware.

المستقبل نتيجة للتنمية اليوم. والمحرك للاتجاهات المتوقعة هو الدخل.

غير أن هذه العلاقة بين عناصر دليل التنمية البشرية وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون لا تنطبق على جميع المؤشرات البيئية. ولا تظهر التحاليل وجود علاقة ترابط قوية بين دليل التنمية البشرية وإزالة الغابات، وغيره الكثير من المتغيّرات البيئية. بماذا تختلف انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عن غيرها من المخاطر البيئية؟ يُلاحظ هنا أن إنجازات بيئية كثيرة تحققت في البلدان المتقدمة في المجالات التي تؤثر فيها البيئة تأثيراً مباشراً على نوعية الحياة، كما في حالة التلوث. أما في المجالات التي لا يظهر فيها تأثير مباشر للبيئة على نوعية الحياة، يبدو أداء هذه البلدان أضعف بكثير. وبتناول العلاقة بين المخاطر البيئية ودليل التنمية البشرية، يمكن الخروج بثلاث استنتاجات رئيسية:

- المخاطر البيئية ذات الآثار على الأسر المعيشية: مشكلة تلوّث الهواء في الأماكن المغلقة وصعوبة الحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي المحسن، تتفاقم مع انخفاض دليل التنمية البشرية، وتتراجع مع ارتفاعه.
- المخاطر البيئية ذات الآثار على المجتمعات المحلية: تتفاقم هذه المخاطر، مثل تلوّث الهواء في المدن في بداية عملية التنمية، ثم تتراجع مع تقدّم التنمية في علاقة تتخذ شكل منحنى ∩.
- المخاطر البيئية ذات الآثار على الصعيد العالمي: من أبرز هذه المخاطر انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي ترتفع مع ارتفاع دليل التنمية البشرية.

غير أن دليل التنمية البشرية ليس بحدّ ذاته المحرك الحقيقي لهذه التحوّلات. فللدخل والنمو الاقتصادي دور منطقي في الانبعاثات، لكن العلاقة بين هذين العنصرين وكمية الانبعاثات تبقى غير ثابتة المعالم، لأن أنماط هذه المخاطر تخضع لتفاعلات معقّدة بين عوامل خارجية تتجاوز عنصري الدخل والنمو الاقتصادي. فالتجارة الدولية تسمح للبلدان بتلزيم إنتاج السلع التي تسهم في تدهور البيئة إلى جهات خارج حدودها؛ واستخدام الموارد الطبيعية لأغراض تجارية يحدث آثاراً تختلف عن الآثار التي تنتج من الاستخدام لأغراض تلبية الاحتياجات اليومية؛ والخصائص البيئية تختلف بين المدن والأرياف. وللسياسات المعتمدة والظروف السياسية دور لا يمكن إغفاله. وهذا ما سيتناوله هذا التقرير.

ويستخلص من ذلك أن تجنّب هذه الأنماط ليس بالمستحيل. فقد تمكنت بلدان عديدة من تحقيق تقدّم كبير في دليل التنمية البشرية وفي الإنصاف والاستدامة البيئية. وفي إطار التركيز على مواضع التآزر بين التنمية البشرية والاستدامة البيئية والإنصاف، يقترح التقرير استراتيجية متعددة الأبعاد لتحديد البلدان التي تفوّقت على متوسطات المناطق التي تنتمي إليها فيما أحرزته من تقدّم على طريق الإنصاف ورفع دليل التنمية البشرية معاً، أي في تخفيض تلوّث الهواء في الأماكن المغلقة، وزيادة إمكانية حصول الأسر المعيشية على المياه النظيفة. ويحدّد كذلك البلدان التي سجلت أفضل أداء في المناطق والعالم على صعيد الاستدامة البيئية قياساً

الشكل 4

مساهمة الفرد في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون: علاقة تناسب قويّة مع ارتفاع الدخل وضعيفة مع دليل التنمية البشرية ومنعدمة مع الصحة والتعليم

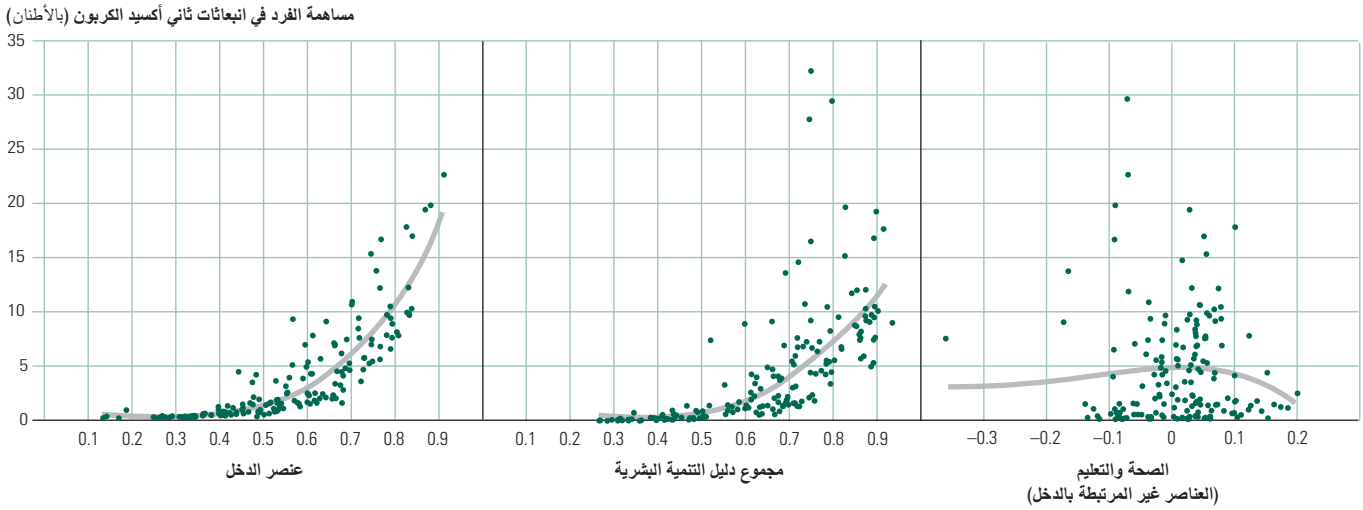

ملاحظة: البيانات عائدة إلى عام 2007.

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من قاعدة بيانات المكتب.

إلى معايير انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، واستخدام المياه، وإزالة الغابات (الجدول 1). ونتائج هذه العملية تقدّم صورة مبدأية لا تحمل دليلاً قاطعاً، نظراً إلى عدم اكتمال البيانات التي استندت إليها عملية القياس وصعوبة المقارنة بينها. وتشير البيانات إلى أن بلداً واحداً فقط، هو كوستاريكا، تفوّق على متوسط المنطقة في جميع المعايير، بينما جاء أداء بلدان ثلاثة أخرى من البلدان التي سجلت أفضل أداء غير متوازن بين مختلف الأبعاد. وبرزت السويد في ارتفاع معدّل إعادة التشجير مقارنة بمتوسط المنطقة والعالم.

وتظهر القائمة التي توصّلنا إليها أن البلدان في مختلف المناطق، وفي مختلف مراحل التنمية، وعلى اختلاف الخصائص الهيكلية، تستطيع اعتماد سياسات تؤدي إلى تقدّم في الاستدامة البيئية، والإنصاف، وفي أبعاد رئيسية يقيسها دليل التنمية البشرية. ويتضمن هذا التقرير استعراضاً لمختلف السياسات والبرامج التي تكلّلت بالنجاح، من غير أن يسقط من الحسبان الخصوصيات والظروف المحلية.

غير أن الاتجاهات البيئية في العقود الماضية تظهر تدهوراً في مجالات عديدة يلحق أضراراً بالتنمية البشرية، ولا سيما بملايين السكان الذين يعتمدون اعتماداً مباشراً على الموارد الطبيعية في تأمين معيشتهم.

- يطال التدهور 40 في المائة من الأراضي في العالم بسبب تآكل التربة، وانخفاض الخصوبة، والرعي الجائر. وتتراجع إنتاجية الأراضي، إذ تقدّر نسبة الخسائر في المحاصيل بحوالى 50 في المائة في أشد المناطق تضرراً.

الجدول 1

البلدان التي سجلت أداء جيداً في مؤشرات دليل التنمية البشرية والإنصاف والبيئة: آخر سنة متوفرة

	المخاطر العالمية			الآثار المحلية		الإنصاف والتنمية البشرية	
البلد	انبعاثات غازات الاحتباس الحراري	إزالة الغابات	استخدام المياه	الحصول على المياه	تلوث الهواء	دليل التنمية البشرية (بالنسبة المئوية لمتوسط المنطقة)	مجموع الخسائر (بالنسبة المئوية لمتوسط المنطقة)
كوستاريكا	✓	✓	✓	✓	✓	104	77
ألمانيا		✓	✓	✓	✓	103	91
الفلبين	✓	✓		✓	✓	103	89
السويد		✓	✓	✓	✓	102	70

ملاحظة: جميع هذه البلدان تجاوزت معايير الحدود المطلقة للمخاطر العالمية المحددة في الحاشية 80 في الفصل 2 من التقرير الكامل، وسجلت أداءً أفضل من متوسط المنطقة التي تنتمي إليها، سواء أكان في التنمية البشرية أم في أبعاد عدم المساواة، كما تفوقت على متوسط المنطقة في الآثار المحلية.

الشكل 5

إزالة الغابات وإعادة التشجير وزراعة الغابات الجديدة

مساحة الغابات ومعدّل تغيّرها حسب المنطقة، 1990–2010 (بالمليون كم مربع)

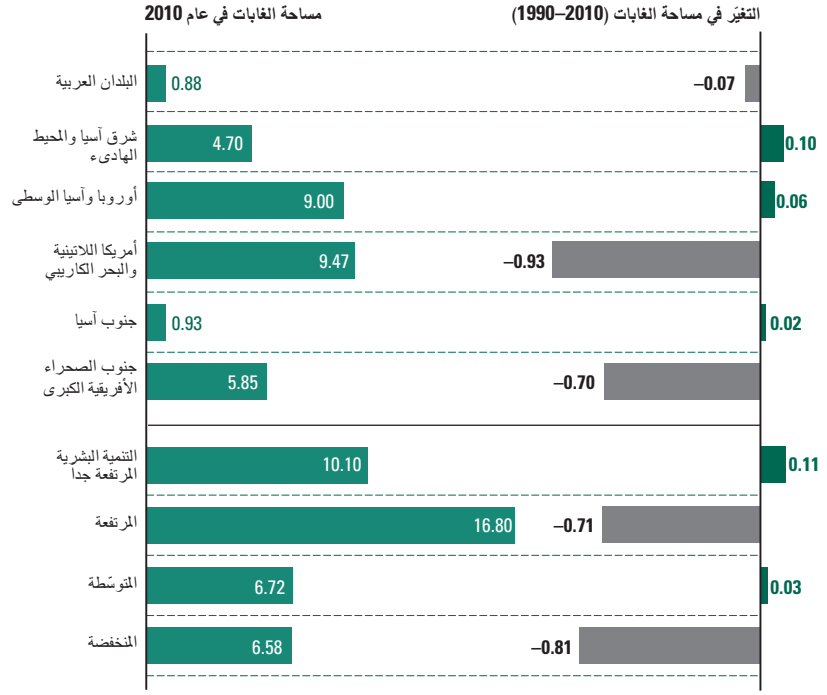

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي، واشنطن، 2011.

- تستهلك الزراعة نسبة تتراوح بين 70 و85 في المائة من المياه. وتستخدم هذه المياه بطرق غير مستدامة لإنتاج 20 في المائة من الإنتاج العالمي من الحبوب. وفي هذا النمط من استخدام المياه خطر على مستقبل نمو القطاع الزراعي.
- تطرح إزالة الغابات مشكلة بيئية بالغة الخطورة. ففي الفترة من 1990 إلى 2010، تكبدت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ومنطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى أكبر الخسائر في مساحتها الحرجية، تليها البلدان العربية (الشكل 5). أما المناطق الأخرى، فسجلت زيادة طفيفة في الغطاء الحرجي.
- يهدّد التصحر الأراضي الجافة التي هي موئل لحوالى ثلث سكان العالم تقريباً. ومن المناطق الشديدة التعرض لهذه المشكلة منطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، حيث كثرة الأراضي الجافة وقلة القدرة على التكيّف.

من المتوقع أن تؤدي العوامل البيئية الخطيرة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية على الصعيد العالمي بنسبة تتراوح بين 30 و50 في المائة بالأرقام الحقيقية، وإلى زيادة تقلّبها. وهذا الارتفاع سيكون مصدر مشقة على الأسر الفقيرة. وستقع أشدّ المخاطر على كاهل 1.3 مليار شخص يعيشون من الزراعة، وصيد الأسماك، واستغلال الغابات، والصيد، وجمع النباتات لتأمين قوتهم. ومن المتوقع أن تلقي مشاكل تدهور البيئة وتغيّر المناخ بأعباء غير متساوية على مختلف الفئات، وذلك للأسباب التالية:

- يعتمد العديد من الفقراء بشدّة على الموارد الطبيعية لتأمين دخلهم. وحتى الذين لا يعتمدون عادة على هذا الموارد، يلجأون إليها في خيار بديل عندما تضيق بهم الظروف.
- يتوقف مدى تأثير التدهور البيئي على الناس على وضعهم، أكانوا منتجين للموارد الطبيعية أم مستهلكين لها، وعلى الغرض من الإنتاج أكان لتأمين الاحتياجات اليومية أم للسوق، والقدرة على مزاولة أنشطة أخرى وتنويع موارد الرزق.
- يعيش اليوم في الغابات أو في محيطها حوالى 350 مليون شخص، معظمهم من الفقراء، ويعتمدون على منتجات الغابات لتأمين المداخيل والاحتياجات اليومية. غير أن أعباء إزالة الغابات وفرض القيود على الوصول إلى الموارد الطبيعية تثقل كاهل الفقراء. وتشير الوقائع المستقاة من مجموعة من البلدان إلى أن المرأة تعتمد على الغابات أكثر من الرجل، لأن فرص العمل محدودة أمامها في قطاعات أخرى، وقدرتها على التنقل محدودة، وتتحمل جل المسؤولية في جمع الحطب للتدفئة.
- يعتمد 45 مليون شخص، ستة ملايين منهم من النساء، على صيد الأسماك للعيش، وهذا المورد معرض للمخاطر بفعل الإفراط في الصيد وتغيّر المناخ. وهذا الخطر مزدوج، إذ إن البلدان المعرّضة تعتمد على الأسماك لتلبية احتياجاتها الغذائية من البروتين، ولتأمين موارد الرزق، وللتصدير. ومن المتوقع أن يؤدّي تغيّر المناخ إلى تضاؤل مخزون مصائد الأسماك في جزر المحيط الهادئ، وإلى فوائد محتملة في بعض المناطق الواقعة على خطوط العرض إلى الشمال من خط الاستواء كالألاسكا، وغرينلاند، والاتحاد الروسي والنرويج.

وتتحمل النساء النصيب الأكبر من أعباء تدهور البيئة، نتيجة كثرة عددهن نسبة إلى الرجال في زراعة الكفاف وجمع المياه. ويعتمد السكان الأصليون بشدّة على الموارد الطبيعية ويعيشون في نظم إيكولوجية سريعة التأثر بتغيّر المناخ، كالدول الجزرية الصغيرة النامية والمناطق الجليدية وأعالي

الجبال. وتشير الوقائع إلى أن الممارسات التقليدية يمكن أن تسهم في حماية الموارد الطبيعية، غير أن هذه الممارسات قلّما يؤخذ بها أو يُستفاد منها.

وتتوقف آثار تغيّر المناخ على سبل عيش المزارعين على نوع المحصول، وطبيعة المنطقة، وتوالي المواسم. ويتطلب رصد هذه الآثار تحليلاً موسّعاً يجري على الصعيد المحلي. وتختلف هذه الآثار أيضاً حسب أنماط الإنتاج والاستهلاك في الأسر المعيشية، وإمكانات الوصول إلى الموارد، ومستويات الفقر، والقدرة على التكيّف. وبحلول عام 2050، يرجح أن تكون آثار تغيّر المناخ ضارة على المحاصيل المروية والبعلية، وبالغة الضرر في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة.

علاقة الترابط

انطلاقاً من أهمية علاقة الترابط بين البيئة والإنصاف على الصعيد العالمي، يتناول التقرير علاقة الترابط بين البيئة والإنصاف على مستوى الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية، ويحدّد البلدان والمجموعات التي اخترقت النمط السائد، مركزاً على التحوّل في توزيع الأدوار بين الجنسين وفي التمكين.

والموضوع الأهم هو أن الفئات المحرومة ستتحمّل حرماناً مزدوجاً. وإلى جانب ما تتعرض له هذه الفئات من جراء التدهور البيئي، عليها أن تواجه مخاطر البيئة المباشرة المحيطة بها، مثل تلوّث الهواء والمياه، وعدم كفاية خدمات الصرف الصحي. ودليل الفقر المتعدّد الأبعاد الذي اعتمد في تقرير التنمية البشرية لعام 2010، يشمل هذا العام 109 بلدان، ويقيس أوجه الحرمان هذه ويبيّن مواضع تفاقمها وشدّتها.

يقيس دليل الفقر المتعدد الأبعاد مدى الحرمان في أبعاد الصحة والتعليم ومستوى المعيشة. وهذا الدليل لا يقتصر على رصد عدد المحرومين، بل يقيس أيضاً شدة حرمانهم (الشكل 6). وفي هذا العام، يضاف إلى هذا الدليل مقياس جديد لكشف أوجه الحرمان جراء المخاطر البيئية وتداخلها في دليل الفقر المتعدد الأبعاد.

ويسمح التركيز على الفقر بتحليل أوجه الحرمان البيئي، كالحرمان من الوقود الحديث للطهو والمياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي الأساسية. وهذه الأوجه من الحرمان المطلق، المهمة بحد ذاتها، هي انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. ووضع حد لهذه الأوجه من الحرمان يمكن أن يسهم في تعزيز الإمكانات، وفي توسيع خيارات البشر، والارتقاء بالتنمية البشرية.

الشكل 6

دليل الفقر المتعدد الأبعاد: أشد الفئات حرماناً

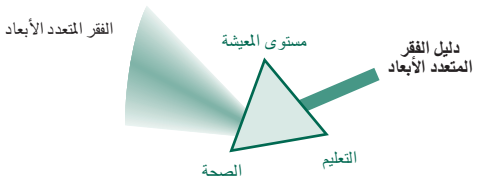

ففي البلدان النامية، يعاني ستة على الأقل من أصل عشرة أشخاص من أكثر من وجه من أوجه الحرمان البيئي، وأربعة من أصل عشرة أشخاص يعيشون وجهين على الأقل من أوجه هذا الحرمان. ويبلغ الحرمان أشدّه بين الذين يعيشون حالة فقر متعدد الأبعاد، حيث يعيش تسعة أشخاص من أصل عشرة وجهاً على الأقل من أوجه هذا الحرمان. ومعظم هؤلاء يعانون من تداخل أوجه الحرمان، إذ يعاني ثمانية من أصل عشرة أشخاص يعيشون حالة فقر متعدد الأبعاد من وجهين على الأقل من أوجه الحرمان، ويعاني واحد من أصل ثلاثة أشخاص (29 في المائة) من أوجه الحرمان الثلاثة. وتسهم أوجه الحرمان البيئي مساهمة كبيرة في الفقر المتعدد الأبعاد، إذ تبلغ حصتها 20 في المائة من قيمة دليل الفقر المتعدد الأبعاد، أي تتجاوز القيمة المرجحة لهذه الأوجه، وهي 17 في المائة من قيمة هذا الدليل. وفي معظم البلدان النامية، يبلغ الحرمان أشدّه في الافتقار إلى الوقود الحديث للطهو، مع أن النقص في المياه ظاهرة منتشرة في البلدان العربية.

الجدول 2

البلدان العشرة الأولى من حيث قلة الحرمان البيئي بين الذين يعيشون حالة فقر متعدّد الأبعاد: آخر سنة متوفرة في الفترة 2000-2010

البلدان التي تسجل أدنى نسبة من الذين يعيشون حالة فقر متعدد الأبعاد مع وجه على الأقل من أوجه الحرمان	البلدان التي تسجل أدنى نسبة من الذين يعيشون حالة فقر متعدد الأبعاد مع أوجه الحرمان الثلاثة
البرازيل	بنغلاديش
غيانا	**باكستان**
جيبوتي	غامبيا
اليمن	نيبال
العراق	الهند
المغرب	بوتان
باكستان	**جيبوتي**
السنغال	**البرازيل**
كولومبيا	**المغرب**
أنغولا	**غيانا**

ملاحظة: البلدان البارزة بالخط الأسود العريض واردة في القائمتين.

المصدر: تقديرات مكتب دليل التنمية البشرية بالاستناد إلى البيانات المفصّلة لدليل الفقر المتعدد الأبعاد.

وللتعمّق في فهم أوجه الحرمان البيئي ، أجرينا تحليلاً تناول أنماط مستويات معيّنة من الفقر. وقد أدرجت البلدان في ترتيب حسب حصتها من السكان الذين يعيشون حالة فقر متعدد الأبعاد ووجهاً من أوجه الحرمان البيئي وحصتها من السكان الذين يعيشون الأوجه الثلاثة لهذا الحرمان. وترتفع نسب السكان الذين يعانون من الحرمان البيئي مع ارتفاع دليل الفقر المتعدد الأبعاد، لكن هذا الاتجاه لا يتخذ نمطاً ثابتاً. وترد في الجدول 2 البلدان العشرة التي تسجل أدنى حد من الحرمان البيئي في صفوف الذين يعانون حالة فقر متعدّد الأبعاد، وتسجل أدنى تأثير لهذا الحرمان على دليل الفقر المتعدد الأبعاد فيها (العمود الأيسر). والبلدان التي تسجل أدنى نسبة من السكان الذين يعيشون وجهاً على الأقل من أوجه الحرمان البيئي، معظمها من البلدان العربية وبلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (سبعة من أصل البلدان العشرة الأولى).

وبين البلدان العشرة التي تضمّ أقل عدد من السكان الذين يعيشون حالة فقر متعدد الأبعاد وحرماناً بيئياً ثلاثي الأوجه، تنتمي خمسة بلدان إلى منطقة جنوب آسيا (الجدول 2، العمود الأيمن). فقد تمكنت بلدان عديدة في جنوب آسيا من تخفيض الحرمان البيئي في بعض الأوجه، ولا سيما في الحصول على مياه الشرب، بينما بقيت أوجه أخرى على حالها.

التدهور البيئي يحدّ من إمكانات البشر بطرق عديدة، لا تقتصر على المداخيل وسبل المعيشة، بل تطال الصحة والتعليم وغيرهما من أبعاد الرفاه

الشكل 7

الوفيات بسبب المخاطر البيئية ترتفع مع ارتفاع دليل الفقر المتعدد الأبعاد

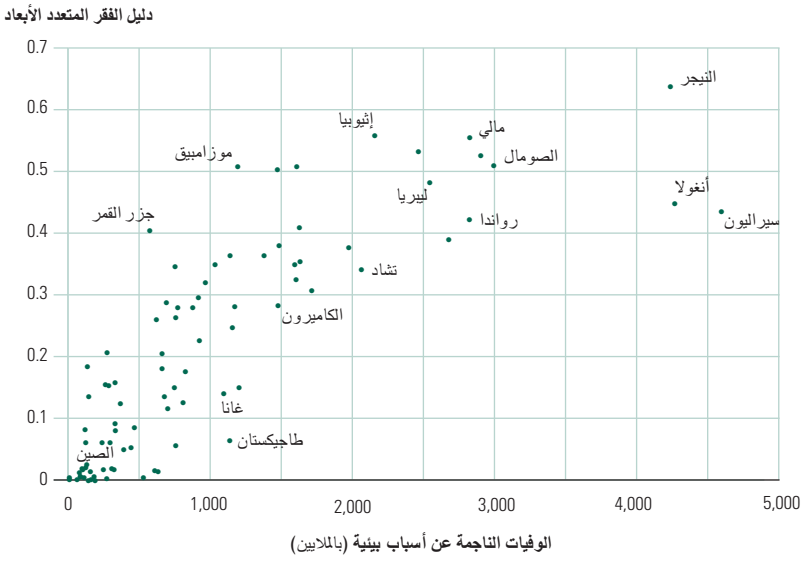

ملاحظة: تُستثنى من الشكل البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً، وتختلف سنوات المسح حسب البلدان. لمزيد من التفاصيل انظر الجدول الإحصائي 5 في التقرير الكامل.

المصدر: A. Prüss-Üstün, R. Bos, F. Gore, and J. Bartram, 2008, *Safer Water, Better Health: Costs, Benefits and Sustainability of Interventions to Protect and Promote Health*, Geneva: World Health Organization.

وفي البلدان الخمسة الواردة في القائمتين، يسجل الفقر من جراء العوامل البيئية انخفاضاً، سواء أكان من حيث عدد الحالات أم من حيث شدّتها.

والأداء في هذه المؤشرات لا يحدّد بالضرورة المخاطر البيئية ولا عوامل التدهور البيئي، من حيث التعرض لظواهر مثل الفيضانات. وفي الوقت نفسه، يلاحظ أنّ الفقراء بحكم تعرضهم للمخاطر البيئية المباشرة، معرضون لآثار التدهور البيئي.

وهذا النمط نتناوله بالتفصيل عند تناول العلاقة بين دليل الفقر المتعدد الأبعاد والضغوط التي يفرضها تغيّر المناخ. ففي 130 منطقة إدارية في 15 بلداً، نقارن قيمة دليل الفقر المتعدّد الأبعاد المحسوب للمناطق بالتغيّرات الحاصلة في معدّلات الأمطار ودرجات الحرارة. ويلاحظ أن أشد المناطق والأماكن فقراً في البلدان أصبحت أشدّ حراً ولكن ليس أكثر رطوبة وجفافاً. وهذا التغيّر يتوافق مع نتائج تحليل آثار تغيّر المناخ على فقر الدخل.

المخاطر البيئية أبعاد معيّنة من التنمية البشرية

التدهور البيئي يحدّ من إمكانات البشر بطرق عديدة، لا تقتصر على المداخيل وسبل المعيشة، بل تطال الصحة والتعليم وغيرهما من أبعاد الرفاه.

المخاطر البيئية على الصحة: أوجه حرمان متداخلة

يرزح سكان البلدان الفقيرة، لا سيما الفئات المحرومة منهم، تحت أعباء الأمراض الناجمة عن تلوّث الهواء في الأماكن المغلقة والهواء الطلق وتلوث المياه وعدم تحسين خدمات الصرف الصحي. فتلوث الهواء في الأماكن المغلقة يسبب عدداً من الوفيات في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة يفوق بإحدى عشر مرة عدد الذين يموتون لهذا السبب في بلدان أخرى. والفئات المحرومة في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة تواجه خطر تلوث الهواء الخارجي بسبب كثرة تعرضها لهذا التلوث وسرعة تأثرها به. وفي البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة، يُحرم ستة من أصل عشرة أشخاص من إمدادات المياه المحسنة، ويحرم أربعة من أصل عشرة أشخاص تقريباً من مرافق الصرف الصحي، وهذا الحرمان هو مصدر للأمراض وسوء التغذية. ويُنذر تغيّر المناخ بتوسيع هذه الفوارق، إذ يتسبب في انتشار الأمراض الاستوائية مثل الملاريا وحمى الضنك وفي تراجع إنتاج المحاصيل.

وتقدّم منظمة الصحة العالمية في قاعدة بياناتها عن العبء العالمي للمرض حقائق مذهلة حول

آثار تغيّر المناخ، منها أن عدم نظافة المياه، وعدم توفر مرافق الصرف الصحي، وقلة النظافة، هي من الأسباب العشرة الأولى للوفاة في العالم. وكل عام، يذهب ضحية الأمراض الناجمة عن البيئة، ومنها الالتهابات التنفسية الحادة وحالات الإسهال، أكثر من ثلاثة ملايين طفل دون سن الخامسة، وهذا العدد يفوق مجموع الأطفال من هذه الفئة العمرية في البرتغال، وبلجيكا، وسويسرا، والنمسا وهولندا.

وتطال آثار التدهور البيئي وتغيّر المناخ البيئة الطبيعية والاجتماعية، والمعارف والأصول والسلوك. وكثيراً ما تتداخل عناصر الحرمان، وتأتي بآثار مضاعفة. فالمشاكل الصحية تزداد خطورة عندما يجتمع الحرمان من المياه مع الحرمان من خدمات الصرف الصحي. فالبلدان العشرة التي تسجل أعلى معدّل من الوفيات من جراء الكوارث البيئية، تضمّ ستة بلدان من البلدان العشرة التي تسجل أعلى قيمة لدليل الفقر المتعدد الأبعاد، ومنها أنغولا ومالي والنيجر (الشكل 7).

التقدّم في تعليم الأطفال المحرومين، ولا سيما الفتيات

لا تزال الثغرات قائمة في التعليم الابتدائي على الرغم من الاقتراب من تعميم هذا التعليم في أنحاء كثيرة من العالم. فمن أصل كل عشرة أطفال في سن التعليم الابتدائي في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة، لا يزال ثلاثة على الأقل خارج المدرسة. وحتى الأطفال الملتحقين بالمدارس يواجهون مشاكل كثيرة منها مشاكل بيئية، مثل انقطاع الكهرباء الذي يحدث آثاراً مباشرة وغير مباشرة على عملية التعليم. فالكهرباء مثلاً تؤمن إنارة أفضل، وتسمح بإطالة الوقت المخصص للدراسة، وباستخدام المدافئ الحديثة، واختصار الوقت الذي يهدر في جمع الحطب والمياه والذي يسهم في إبطاء عملية التعليم وفي تخفيض معدّل الالتحاق بالمدارس. وأكثر من يتأثر بهذا الوضع هي الفتاة، لأن الفتاة عليها أن توفق بين الدراسة وواجباتها الأخرى في جمع الموارد. والحصول على المياه النظيفة ومرافق الصرف الصحي المحسن ضروري جداً لتحسين صحة الفتاة وتوفير وقتها، فتتمكن من متابعة تعليمها.

آثار أخرى

قد تجتمع أوجه الحرمان البيئي الذي تعاني منه الأسر مع ضغوط أخرى على البيئة الخارجية، فتحدّ من خيارات البشر، وتضيّق أمامهم فرص كسب الرزق من الموارد الطبيعية، فيصبح عليهم إما أن يضاعفوا من جهودهم لتحقيق المردود نفسه، أو أن يهاجروا هرباً من التدهور البيئي.

وكسب الرزق من الموارد الطبيعية يستهلك الكثير من الوقت، ولا سيما عندما تفتقر الأسر إلى الوقود الحديث للطهو وإلى المياه النظيفة. وكشفت مسوح استخدام الوقت عن مواضع كثيرة لعدم المساواة بين المرأة والرجل، من حيث الساعات التي تقضيها المرأة مقارنة بالرجل أو الفتاة مقارنة بالفتى في جلب الحطب والمياه، وهو وقت كان بإمكانها الاستفادة منه في مزاولة أنشطة ذات مردود أعلى.

وقد ورد في تقرير التنمية البشرية لعام 2009 أن القدرة على التنقل التي تسمح للإنسان بأن يختار مكان عيشه، هي عامل بالغ الأهمية في توسيع حريات الإنسان وتمكينه من تحقيق النتائج التي ينشدها. غير أن القيود القانونية تجعل من الهجرة مخاطرة. ويصعب إحصاء أعداد الأشخاص الذين ينتقلون هرباً من الضغوط البيئية، لأن عوامل أخرى تدخل في قرار الانتقال، ولا سيما الفقر. غير أن بعض التقديرات المتوفرة بهذا الشأن تشير إلى ارتفاع أعداد المهاجرين لأسباب بيئية.

والضغوط البيئية ترتبط أيضاً بازدياد احتمالات نشوب الصراعات. غير أن هذا الرابط ليس مباشراً، بل يخضع لتأثير ظروف الاقتصاد السياسي والعوامل المحلية التي تزيد من تعرض الأفراد والجماعات والمجتمعات لآثار التدهور البيئي.

الخلل الناجم عن الأحداث المناخية المتطرفة

قد يضاعف التدهور البيئي من احتمالات وقوع الأحداث الخطيرة، ويأتي بآثار مدمّرة تضاف إلى المخاطر المزمنة التي تتهدّد عالمنا. ويشير التحليل إلى أن زيادة بنسبة 10 في المائة في عدد الأشخاص المتضرّرين من الأحداث المناخية المتطرفة يمكن أن تؤدي إلى انخفاض بنسبة 2 في المائة تقريباً في قيمة دليل التنمية البشرية لأي بلد. وسيكون لذلك أثر بالغ على الدخل وعلى البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة.

ولا تقع أعباء هذه الأحداث بالتساوي على الجميع. فخطر الإصابة أو الوفاة من جراء الفيضانات، والرياح العاتية، وانزلاق الأراضي، أكثر ما تطال الأطفال والنساء والمسنين، ولا سيما في الفئات الفقيرة. وحالات عدم المساواة بين الجنسين في تحمّل آثار الكوارث الطبيعية تبين أن الفوارق في التعرض للمخاطر، وفي الحصول على الموارد، وفي الإمكانات والفرص، كثيراً ما تأتي على حساب المرأة، وتعرّضها لمزيد من المخاطر والأضرار.

زيادة بنسبة 10 في المائة في عدد الأشخاص المتضرّرين من الأحداث المناخية المتطرفة يمكن أن تؤدي إلى انخفاض بنسبة 2 في المائة تقريباً في قيمة دليل التنمية البشرية لأي بلد. وسيكون لذلك أثر بالغ على الدخل وعلى البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة

وتقع أعباء الأحداث المناخية على الأطفال أيضاً، لأن آثار سوء التغذية المزمنة وحالات الانقطاع عن الدراسة تحد من إمكاناتهم. وتوضح البيانات الخاصة بالبلدان النامية أن الصدمات التي تؤثر على الدخل تدفع الأسر إلى إخراج الأطفال من المدارس. وبوجه عام، يخضع تعرض الأسر المعيشية للصدمات وقدرتها على النهوض منها لعوامل وظروف كثيرة، منها نوع الصدمة، والحالة الاقتصادية والاجتماعية، ورأس المال الاجتماعي، والدعم غير النظامي، وفعالية جهود الإغاثة وإعادة البناء.

تلبية احتياجات تنظيم الأسرة بحلول عام 2050، ستسهم في تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة قدرها 17 في المائة عن المعدّل الحالي

التمكين: خيار الإنجاب وعدم التوازن في التمثيل السياسي

أدّت التحوّلات في أدوار كل من الجنسين وفي التمكين ببعض البلدان إلى تحسين الاستدامة البيئية والإنصاف والارتقاء بالتنمية البشرية.

الإنصاف بين المرأة والرجل

دليل الفوارق بين الجنسين الذي يُحسب في هذا التقرير، وقد شمل لهذا العام 145 بلداً، يظهر مدى مساهمة الصحة الإنجابية في عدم المساواة بين الجنسين. وهذا العامل مهم لأن المرأة في البلدان التي توصلت إلى تعميم الضوابط على الإنجاب تنجب عدداً أقل من الأولاد، وقد حققت مكاسب على صعيد صحة الأم والطفل، وفي تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. ففي تونس، وتايلند، وكوبا، وموريشيوس، حيث تتوفر مرافق العناية بالصحة الإنجابية ووسائل منع الحمل، انخفضت معدّلات الخصوبة إلى أقل من ولدين لكل إمرأة. غير أن الإمكانات المتاحة على هذا الصعيد غير كافية لتلبية الاحتياجات في مختلف أنحاء العالم. وفي الواقع ما يظهر أن النمو السكاني كان سينخفض إلى معدّلات كفيلة بتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري إلى ما دون المستويات الحالية لو كان خيار الإنجاب يعود إلى المرأة. وتلبية احتياجات تنظيم الأسرة بحلول عام 2050، ستسهم في تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة قدرها 17 في المائة عن المعدّل الحالي.

ويقيس دليل الفوارق بين الجنسين أيضاً مشاركة المرأة في اتخاذ القرار السياسي، ويبيّن أن المرأة لا تزال متأخرة عن الرجل في أنحاء مختلفة من العالم، ولا سيما في منطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى وجنوب آسيا والبلدان العربية. ولهذا الواقع آثار بالغة على الاستدامة والتمكين.

ففي الكثير من الأحيان، تتحمّل المرأة العبء الأكبر في تجميع الموارد، وهي أكثر من يتعرض للهواء الملوث في الأماكن المغلقة، وهي أكثر من يتأثر بمفاعيل القرارات التي تتخذ بشأن الموارد الطبيعية. وتظهر دراسات أجريت مؤخراً أن مشاركة المرأة في القرار السياسي مهمة جداً، لكن الأهم هو نوعية هذه المشاركة وفعاليتها. فالمرأة في الكثير من الأحيان تبدي اهتماماً كبيراً بقضية البيئة، وتدعم السياسات البيئية، وتصوّت لمناصري البيئة. لذلك قد تأتي مشاركتها في المجالات السياسية وفي المنظمات غير الحكومية بفوائد على البيئة، لها آثار إضافية على جميع الأهداف الإنمائية للألفية.

وهذه الأفكار ليست بالجديدة، بل هي إعادة تأكيد على أهمية توسيع الحريات الحقيقية للمرأة. فمشاركة المرأة في القرار السياسي هي قيمة معنوية ووسيلة هامة للعمل من أجل التمكين والحد من التدهور البيئي.

عدم التكافؤ في النفوذ

للتمكين أوجه كثيرة تناولها تقرير التنمية البشرية لعام 2010، منها الديمقراطية النظامية والإجرائية على المستوى الوطني، وعملية المشاركة على المستوى المحلّي. وقد تبيّن أن التمكين السياسي على المستوى الوطني ودون الوطني يسهم في تحسين الاستدامة البيئية. وتبيّن دراسات عديدة، بصرف النظر عن اختلاف الظروف المحلية، أن الأنظمة الديمقراطية هي عادة أكثر الأنظمة خضوعاً لمساءلة المقترعين وأكثرها استعداداً لدعم الحريات المدنية. وتبقى المشكلة في أن الضعفاء والفقراء هم أكثر المتضررين من التدهور البيئي حتى في الأنظمة الديمقراطية لأن مصالح هؤلاء واحتياجاتهم لا تدخل عادة ضمن أولويات السياسة العامة.

والأدلّة كثيرة على أن عدم المساواة في توزيع السلطة، ولا سيما ضمن المؤسسات السياسية، يحدّد طبيعة الفوائد والخسائر البيئية ووجهتها في مجموعة من البلدان والظروف. وهذا يعني أن آثار التدهور البيئي تصيب الفقراء والمحرومين أكثر من الفئات الأخرى. وخلص تحليل أجري لأغراض هذا التقرير وشمل 100 بلد إلى أن الإنصاف في توزيع السلطة يأتي بنتائج أفضل على صعيد البيئة، منها زيادة إمكانات الحصول على المياه النظيفة، والحد من تدهور الأراضي، وتخفيض عدد الوفيات من جراء تلوث الهواء في الأماكن المغلقة والهواء الطلق. وفي ذلك ما يشير إلى مجال واسع للتآزر الإيجابي بين عنصري التمكين والاستدامة البيئية.

مواضع التآزر الإيجابي: البيئة والإنصاف والتنمية البشرية

إزاء التحديات المذكورة، اعتمدت الحكومات في بلدان عديدة ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص والشركاء في التنمية نُهجاً تجمع بين الاستدامة البيئية والإنصاف والتنمية البشرية، من خلال استراتيجيات تحقق مكاسب في العناصر الثلاثة. وإذا كانت الحلول الناجعة تحدّد حسب الظروف، يبقى من الضروري الأخذ بالتجارب المحلية والوطنية التي تنطوي على إمكانات النجاح، والأخذ بالمبادئ التي يمكن تطبيقها على جميع الظروف. ومن الضروري بناء مؤسسات شاملة على المستوى المحلي وإفساح المجال لتطبيق الابتكارات الناجحة وإصلاحات السياسة العامة على المستوى الوطني.

وبرنامج السياسة العامة هو برنامج واسع لا مجال لإيفائه حقه من البحث في هذا التقرير. غير أن القيمة المضافة التي يقدّمها هذا التقرير هي في تحديد استراتيجيات تحقق مكاسب في الاستدامة البيئية والإنصاف والتنمية البشرية، ثبت نجاحها في معالجة ما نواجهه من تحديات اجتماعية واقتصادية وبيئية، وذلك بالتكيف مع الخسائر لا بل بتجاوزها، بحيث لا تسهم النُهج المعتمدة في الاستدامة البيئية فحسب، بل في تحقيق الإنصاف والتنمية البشرية. ولإثراء النقاش حول الإجراءات التي يمكن تنفيذها، نقدّم مجموعة من الأمثلة العملية التي تظهر مدى النجاح في تطبيق استراتيجية تجاوز احتمالات الخسائر وتحديد مواضع التآزر الإيجابي بين العناصر الثلاثة. ومن هذه الأمثلة مثل الطاقة الحديثة.

الحصول على الطاقة الحديثة

الطاقة هي عنصر لا غنى عنه في التنمية البشرية. ومع ذلك، لا يزال حوالى 1.5 مليار شخص، أي أكثر من خُمس سكان العالم، محرومين من إمدادات الطاقة. ويشتدّ هذا الحرمان في فئة الذين يعيشون حالات فقر متعدّد الأبعاد، حيث يفتقر إلى الطاقة شخص من أصل ثلاثة أشخاص.

هل من ضرورة للمفاضلة بين تأمين الطاقة وخفض انبعاثات الكربون؟ بالطبع لا. فنحن نؤكد أنّ العلاقة بين زيادة الحصول على الطاقة وازدياد انبعاثات الكربون هي علاقة مغلوطة. فإمكانات كثيرة تسمح بزيادة الحصول على الطاقة من غير إلحاق أضرار جسيمة بالبيئة:

- خيارات الفصل عن الشبكة المركزية هي خيارات مجدية تسمح بتأمين إمدادات الطاقة للأسر الفقيرة بتكاليف معقولة من غير تأثير يذكر على المناخ.
- تأمين خدمات الطاقة الأساسية الحديثة للجميع لا يزيد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلا بنسبة 0.8 في المائة، إذا أخذ بالالتزامات على مستوى السياسة العامة.

وقد وصلت إمدادات الطاقة العالمية إلى نقطة تحوّل في عام 2010، وبلغت حصة الطاقة المتجدّدة 25 في المائة من مجموع الطاقة العالمية، تؤمن حوالى 18 في المائة من احتياجات الكهرباء. ويبقى من الضروري زيادة الحصول على هذه الإمدادات بالكمية والسرعة المطلوبة لتحسين حياة الفقراء في الحاضر والمستقبل.

إمكانات كثيرة تسمح بزيادة الحصول على الطاقة من غير إلحاق أضرار جسيمة بالبيئة

تجنّب التدهور البيئي

تتنوّع تدابير تجنب التدهور البيئي بين تدابير لحماية خيار الإنجاب، وتدابير لتعزيز إدارة الغابات على مستوى المجتمعات المحلية، وأخرى للتكيف في حالات الكوارث.

فحقوق الإنجاب، ومنها الحق في الحصول على خدمات الصحة الإنجابية، هي شرط أساسي لتمكين المرأة قد يسهم في تجنّب التدهور البيئي. والتحسّن في هذا المجال ليس بعيد المنال. والأمثلة كثيرة على إمكانية استخدام المرافق الصحية القائمة لتقديم خدمات الصحة الإنجابية بتكاليف إضافية زهيدة، وعلى أهمية إشراك المجتمع المحلي في هذه المهمة. ففي بنغلاديش، مثلاً، انخفض معدل الخصوبة من 6.6 ولادات لكل إمرأة في عام 1975 إلى 2.4 ولادات في عام 2009. وقد نظمت الحكومة حملات التوعية وقدّمت الإعانات لتوفير وسائل منع الحمل والتأثير على التقاليد الاجتماعية عن طريق المناقشات مع قادة الرأي العام من قادة دينيين ومعلّمين، وناشطين من منظمات غير حكومية من الجنسين.

أما إدارة الغابات على مستوى المجتمع المحلي، فيمكن أن تسهم في وضع حد للتدهور البيئي وتخفيف انبعاثات الكربون. غير أن التجربة تظهر أن هذا النهج يمكن أن يسهم في إقصاء الفئات المهمشة وفي زيادة تهميشها. ولتجنّب هذه المخاطر نؤكد أهمية توسيع المشاركة في تحديد نظم إدارة الغابات وتنفيذها، وضمان عدم الإمعان في إفقار الفئات الفقيرة والفئات التي تعتمد على موارد الغابات.

أما التكيّف في حالات الكوارث، فممكن بفعل مجموعة واسعة من تدابير التكيّف والإنصاف المتاحة والخطط المبتكرة للحماية الاجتماعية. ومن تدابير التصدّي للكوارث وضع خرائط لمسح مواضع الكوارث على مستوى المجتمع المحلي وإعادة التوزيع المتوازن للأصول المعاد بناؤها. وشجعت التجارب على التحوّل إلى نماذج لا مركزية في إدارة المخاطر. وهذه الجهود تسهم في تمكين المجتمع المحلي بجميع عناصره، ولا سيما المرأة، وذلك بالتركيز على المشاركة في وضع الخطط واتخاذ القرارات. وتستطيع المجتمعات المحلية أن تعيد بناء ما تدمّر بفعل الكوارث بطرق تحد من الفوارق القائمة.

إعادة النظر في النموذج الإنمائي: محرّك التغيير

تؤدّي الفوارق الشاسعة بين الأفراد والمجموعات والبلدان إلى تفاقم المخاطر البيئية، وتطرح تحدياً كبيراً على صعيد السياسة العامة. غير أن المجال يبقى مفتوحاً للتفاؤل. ففي نواحٍ كثيرة، تبدو الظروف الحالية مهيأة أكثر من أيّ وقت مضى للتقدّم، بما يُعتمد من سياسات ومبادرات مبتكرة في بعض أنحاء العالم. والتوسّع في النقاش يتطلب فكراً جريئاً عشية مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة (ريو +20) وفجر الحقبة التي تعقب عام 2015. ويقدّم هذا التقرير رؤية جديدة للارتقاء بالتنمية البشرية من منظور الاستدامة البيئية والإنصاف معاً. وعلى الصعيدين الوطني والمحلي، لا بد من وضع الإنصاف في صلب عملية تصميم السياسات والبرامج، وفي حساب الآثار المضاعفة لتحسين التمكين على الحياة السياسية والقانونية. أما على الصعيد العالمي، فنؤكد ضرورة تخصيص المزيد من الموارد لمعالجة المخاطر البيئية الملحة، وتعزيز الإنصاف وتمثيل البلدان والفئات المحرومة في قرارات تخصيص موارد التمويل.

دمج مبادئ الإنصاف في سياسات الاقتصاد الأخضر

من المواضيع الرئيسية التي يتناولها هذا التقرير ضرورة دمج مبادئ الإنصاف في السياسات التي تُعنى بالبيئة. فالطرق التقليدية المعتمدة في تقييم السياسات البيئية ليست بالفعالية المطلوبة. فهذه الطرق قد تدلّ على آثار الانبعاثات في المستقبل، ولكنها تغفل قضايا التوزيع. وعندما تتناول هذه الآثار البيئية على مختلف الفئات، فهي تكتفي بتقييم الآثار على دخل الأفراد. وتؤكد سياسات الاقتصاد الأخضر صراحة على أهمية الإنصاف والاحتواء، ونحن نقترح المضي في هذا الاتجاه.

وتتعدّد المبادئ الرئيسية التي يمكن أن تؤدي إلى دمج مبادئ الإنصاف في عملية اتخاذ القرار من خلال إشراك أصحاب المصلحة في التحليل. ومن هذه المبادئ:

- تحليل أبعاد الرفاه غير المرتبطة بالدخل من خلال أدوات مثل دليل الفقر المتعدد الأبعاد.
- تحليل المفاعيل المباشرة وغير المباشرة للسياسة العامة.
- تحليل آليات التعويض للأشخاص المتضررين.
- تحليل مخاطر الأحداث المناخية التي يُحتمل أن يكون لها وقع الكوارث.

ومن الضروري إجراء تحليل مبكر يتناول نتائج السياسات المعتمدة على التوزيع والبيئة.

بيئة نظيفة وآمنة: حق لا امتياز

يتطلب تكريس الحقوق البيئية في الدساتير والتشريعات الوطنية إجراءات أهمها تمكين المواطنين من حماية هذه الحقوق. ويعتمد 120 بلداً على الأقل دساتير تنصّ على معايير بيئية. وتعمد بلدان كثيرة لا تتضمن دساتيرها أحكاماً صريحة بشأن الحقوق البيئية، إلى تفسير الأحكام الدستورية المتعلقة بالحقوق الفردية بطريقة تعترف بالحق في بيئة سليمة.

والاعتراف في الدستور بالحقوق المتساوية في بيئة سليمة يعزز المساواة، إذ لا تعود الاستفادة من الموارد حكراً على من يستطيع تسديد كلفتها. وتكريس هذا الحق في الإطار القانوني يمكن أن يغيّر وجهة الأولويات الحكومية وأن يؤثر على تخصيص الموارد.

وإضافة إلى الاعتراف القانوني ببيئة سليمة وصحية، لا بدّ من تمكين المؤسسات بوسائل منها إنشاء نظام قضائي عادل ومستقل والاعتراف بالحق في الحصول على المعلومات من الحكومات والشركات. ويسير المجتمع الدولي نحو المزيد من الاعتراف بالحق في الحصول على المعلومات البيئية.

المشاركة والمساءلة

حرية القرار والتحرّك هي من المقوّمات الأساسية في التنمية البشرية وهي، حسبما ورد في تقرير التنمية البشرية لعام 2010، قيمة معنوية ووسيلة عملية على حد سواء. فالفوارق الشاسعة في توزيع

الطرق التقليدية المعتمدة في تقييم السياسات البيئية قد تدلّ على آثار الانبعاثات في المستقبل، ولكنها تغفل قضايا التوزيع. وتؤكد سياسات الاقتصاد الأخضر صراحة على أهمية الإنصاف والاحتواء، ونحن نقترح المضي في هذا الاتجاه

السلطة تؤدي إلى فوارق في توزيع الخسائر والفوائد البيئية. أما التمكين فيمكن أن يأتي بنتائج إيجابية أكثر إنصافاً على صعيد البيئة. والديمقراطية مهمة، ولكنها تتطلب مؤسسات وطنية تشمل الجميع وتخضع للمساءلة، ولا سيما حيال الفئات المتضررة، ومنها النساء، وذلك بهدف تمكين المجتمع المدني من وضع المعلومات في متناول الرأي العام.

ومن الشروط الأساسية للمشاركة وجود مؤسسات شاملة لتبدل الآراء في جو من الانفتاح والشفافية. غير أن الحواجز لا تزال كثيرة أمام المشاركة الفعلية. وعلى الرغم من التغيّرات الإيجابية، لا بدّ من تكثيف الجهود لإفساح المجال لتزويد الفئات المحرومة في الماضي، كالسكان الأصليين، بالوسائل اللازمة لتفعيل دورها وتنشيطه. وتتزايد الأدلة التي تؤكد أهمية تفعيل مشاركة المرأة، لأهمية هذه المشاركة بحد ذاتها، ولدورها في تحقيق نتائج مستدامة في مجالات أخرى.

وحيث تستجيب الحكومات لهموم الشعوب، تزداد احتمالات التغيير. فالبيئة المهيأة لازدهار المجتمع المدني هي بيئة تعزز المساءلة على الصعيد المحلي والوطني والعالمي، وتشجع حرية الصحافة الضرورية لتوعية الرأي العام وتسهيل المشاركة العامة.

تمويل الاستثمارات: أين نحن؟

تطرح المناقشات الدائرة حول موضوع الاستدامة أسئلة كثيرة حول الكلفة والتمويل. فما هي الجهة التي يجدر بها أن توفر التمويل، وما الذي يجب تمويله، وما هي طريقة التمويل. فمبادئ الإنصاف تستلزم تحويل كميات كبيرة من الموارد إلى البلدان الفقيرة، لتتمكن من إنصاف الجميع في تأمين إمدادات المياه والطاقة، ومن تسديد تكاليف تدابير التكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من حدّة آثاره.

وتستخلص من تحليل أنماط التمويل أربع عبر:

- لا تتجاوز احتياجات الاستثمار على ضخامتها حجم المبالغ التي تنفق حالياً على قطاعات أخرى، كالقطاع العسكري. وتقديرات الاستثمارات السنوية اللازمة لتعميم الحصول على موارد الطاقة الحديثة تبقى أقل من واحد على ثمانية من قيمة الدعم الذي يُنفق سنوياً على الوقود الأحفوري.
- يُعتبر التزام القطاع العام عنصراً بالغ الأهمية (سخاء بعض المانحين)، بينما يعتبر القطاع الخاص مصدراً أساسياً ورئيسياً للتمويل، ويمكن للقطاع العام أن يؤدي دور الحافز للاستثمار مع التركيز على أهمية زيادة الأموال العامة ودعم البيئة المشجعة للاستثمار وبناء القدرات المحلية.
- يتعذر رصد الإنفاق الخاص والعام المحلي على الاستدامة البيئية في ظل النقص في البيانات، والمعلومات المتاحة لا تسمح إلا بحساب المبالغ الواردة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية.
- تؤدي آلية التمويل المعقدة والمجزأة إلى تعذر رصد الإنفاق وتحدّ من فعاليته. وفي الالتزامات السابقة بشأن تقديم المساعدة الإنمائية، كما في أكرا وباريس، دروس كثيرة يمكن الاستفادة منها.

رغم قلة الأدلة على حجم الاحتياجات والالتزامات والمبالغ المسدّدة وقيمتها، تبدو الصورة العامة واضحة. فالهوة سحيقة بين ما يُنفق في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمارات اللازمة لمعالجة آثار تغيّر المناخ، وتأمين موارد الطاقة المنخفضة الكربون، وتأمين إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، وهي أعمق من الهوة بين حجم الالتزامات واحتياجات الاستثمار. فالإنفاق على مصادر الطاقة المنخفضة الكربون لا يتجاوز 1.6 في المائة من الحد الأدنى لتقديرات الاحتياجات، بينما يقارب الإنفاق على التكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من حدة آثاره 11 في المائة من تقديرات الاحتياجات. أما في حالة المياه والصرف الصحي، فالمبالغ أقل بكثير، والتزامات المساعدة الإنمائية الرسميّة تقارب التكاليف التقديرية.

فرض ضريبة على المعاملات بالعملات عند حد أدنى، ومن غير تكاليف إدارية إضافية، يمكن أن يحقق مردوداً سنوياً إضافياً قدره 40 مليار دولار. وما من خيار آخر يمكن أن يلبي احتياجات التمويل الجديدة والإضافية التي يجري التأكيد على طبيعتها الملحة في المناقشات الدولية

سد فجوة التمويل: الضريبة على المعاملات من فكرة لامعة إلى سياسة عملية

يتطلب سد فجوة التمويل والنقص في الموارد المتاحة لمعالجة أوجه الحرمان والتحديات التي يوثقها هذا التقرير الاستفادة من فرص جديدة. ومن أهم الأفكار المطروحة فرض ضريبة على التعامل بالعملات. فقد أثيرت هذه الفكرة في تقرير التنمية البشرية لعام 1994، ومنذ ذلك الحين تستحوذ على اهتمام متزايد، باعتبارها خياراً عملياً يؤخذ به في السياسة العامة. وأعادت الأزمة المالية التي حدثت مؤخراً توجيه الاهتمام إلى هذا الاقتراح، فأكدت أهميته وجدوى تطبيقه في الوقت الراهن.

واليوم يبدو التعامل بالعملات الأجنبية خاضعاً لمزيد من التنظيم، والضوابط المركزية، والمعايير، بحيث أصبح فرض الضريبة إجراءً ممكناً يجدر التوقف عنده. فهو يحظى بالتأييد على أعلى المستويات، ولا سيما من الفريق الرائد

الشكل 8

المساعدة الإنمائية الرسمية لا تكفي لتغطية الاحتياجات

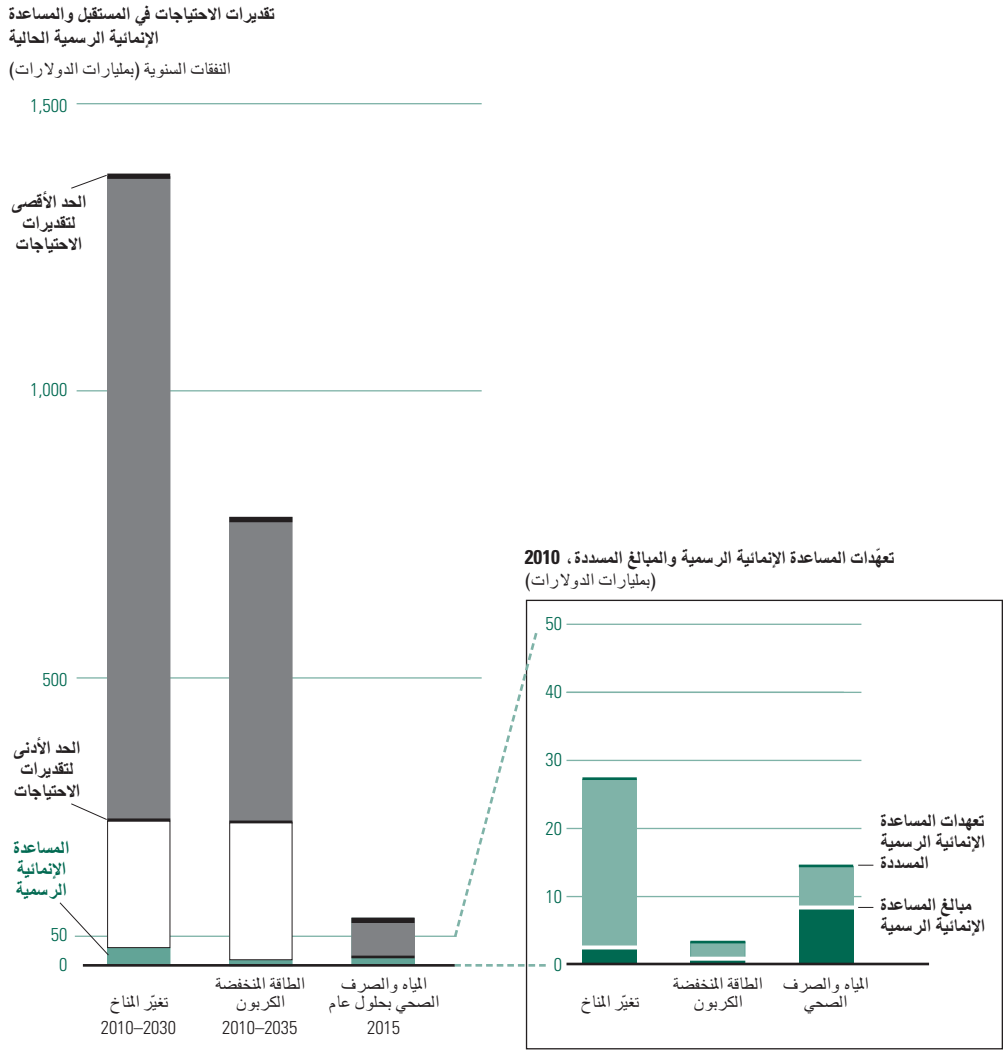

المصدر: وكالة الطاقة الدولية، 2010، توقعات الطاقة في العالم، باريس؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، 2010؛ التقييم السنوي العالمي للصرف الصحي ومياه الشرب؛ توجيه الموارد لتحقيق نتائج أفضل: منظمة الصحة العالمية؛ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، 2010، تعزيز التنمية وإنقاذ الكوكب، نيويورك: الأمم المتحدة؛ قاعدة بيانات نظام إبلاغ الدائنين لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

المعني بالتمويل المبتكر للتنمية، التي تضم 63 بلداً منها ألمانيا، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة، واليابان. واقترح الفريق الاستشاري الرفيع المستوى للأمم المتحدة المعني بتمويل إجراءات مواجهة تغيّر المناخ اقتطاع مبلغ يتراوح بين 25 و50 في المائة من قيمة هذه الضريبة وتخصيصه لتمويل تدابير التكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من حدة آثاره في البلدان النامية.

ويظهر تحليل أجريناه مؤخراً أن فرض ضريبة على المعاملات بالعملات عند حد أدنى لا يتجاوز 0.005 في المائة، ومن غير تكاليف إدارية إضافية يمكن أن يحقق مردوداً سنوياً إضافياً قدره 40 مليار دولار. وما من خيار آخر بهذا الحجم، يمكن أن يلبي احتياجات التمويل الجديدة والإضافية التي يجري التأكيد على طبيعتها الملحة في المناقشات الدولية.

ويسمح فرض ضريبة من هذا القبيل على المعاملات المالية بتحقيق إيرادات كبيرة. وقد فرضت غالبية البلدان الأعضاء في مجموعة العشرين ضريبة على هذا النوع من المعاملات وأكّد صندوق النقد الدولي جدوى توسيع نطاق هذه الضريبة من الناحية الإدارية. ومن الحلول المطروحة فرض ضريبة قيمتها 0.05 في المائة على المعاملات المالية المحلية والدولية، كإجراء يساهم في تحقيق إيرادات تتراوح قيمتها التقديرية بين 600 و700 مليار دولار.

ومن الحلول التي تستحوذ على اهتمام خاص أيضاً تحويل جزء من فائض حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي إلى نقود. وهو إجراء يحقق إيرادات قيمتها 75 مليار دولار للحكومات المساهمة بكلفة لا تذكر أو من غير أي كلفة على ميزانياتها. وميزة حقوق السحب الخاصة أنها وسيلة يمكن أن تسهم في إعادة التوازن النقدي، ومن المتوقع أن يأتي الطلب على هذه الوسيلة من اقتصادات السوق الناشئة التي ترغب في تنويع الاحتياطي لديها.

إصلاحات من أجل الإنصاف وإعلاء صوت الجميع

يتطلب تضييق الفجوة التي تفصل بين المسؤولين عن صنع السياسات وإجراء المفاوضات واتخاذ القرارات، وأشد الفئات تعرضاً لآثار التدهور البيئي، تطبيق مبدأ المساءلة في الإدارة العالمية للبيئة. والمساءلة وحدها لا تحلّ المشكلة، إنما هي عنصر أساسي في بناء نظام عالمي فعال للإدارة الاجتماعية والبيئية، يحقق النتائج التي يتوخاها الجميع.

ونحن ندعو إلى اتخاذ تدابير لتحسين الإنصاف وإعلاء الصوت في الحصول على التمويل بهدف دعم الجهود المبذولة لمكافحة التدهور البيئي.

والموارد الخاصة ضرورية جداً. وبما أن القطاع الخاص مصدر معظم التدفقات المالية الواردة إلى قطاع الطاقة، يتوقف حجم هذه التدفقات ونمطها إلى بعض المناطق على ما يراه المستثمرون فيها من مخاطر وإيرادات. ومن غير إصلاح، ستبقى إمكانات الحصول على التمويل موزّعة على نحو غير متوازن بين البلدان، فتؤدي إلى اتساع الفوارق القائمة. وهذا يؤكد أهمية ضمان الإنصاف في تدفقات الاستثمارات العامة، وتهيئة الظروف المشجعة لجذب الاستثمارات الخاصة في المستقبل.

والنتيجة واضحة. مبدأ الإنصاف هو مبدأ لا غنى عنه لتوجيه التدفقات المالية الدولية وتشجيعها. كما إن الدعم في بناء المؤسسات ضروري لتمكين البلدان النامية من وضع السياسات وتقديم الحوافز الفعالة. وآليات الإدارة اللازمة لحماية حركة التمويل الدولي يجب أن تسمح بإعلاء الصوت والمساءلة الاجتماعية.

وأي مسعى حقيقي لتوسيع نطاق الجهود المبذولة في مواجهة تغيّر المناخ يجب أن يرتكز على المزج بين الموارد المحلية والدولية، بين الموارد العامة والخاصة، بين موارد المنح والقروض. ولضمان الإنصاف في الحصول على الموارد المالية الدولية والكفاءة في استخدامها، يدعو هذا التقرير إلى تمكين أصحاب المصلحة المحليين من مزج الموارد على مستوى البلدان. والصناديق الوطنية المعنية بالمناخ يمكن أن تسهل عملية مزج الموارد المحلية والدولية، والموارد العامة والخاصة، وموارد المنح والقروض. وهذا ضروري لضمان المساءلة على الصعيد المحلي وتحقيق النتائج الإيجابية من التوزيع.

ويتضمن هذا التقرير مقترحاً بالتركيز على أربع مجموعات من الأدوات على مستوى البلدان للمضي قدماً في هذا البرنامج:

- اعتماد استراتيجيات لخفض الانبعاثات وتعزيز المناعة إزاء تغيّر المناخ هدفها التوفيق بين أهداف التنمية البشرية، والإنصاف، والتكيّف مع تغيّر المناخ.
- بناء الشراكات بين القطاعين العام والخاص لجذب رأس مال الأسر والشركات.
- اتخاذ إجراءات لتسهيل الاستثمارات لمواجهة تغيّر المناخ لتحقيق الإنصاف في التمويل الدولي العام.
- تنسيق التنفيذ والرصد ونظم الإبلاغ والتدقيق، لتحقيق النتائج المرجوة على المدى الطويل وضمان المساءلة تجاه السكان المحليين والشركاء.

وأخيراً ندعو إلى اتخاذ مبادرة عالمية لتعميم الحصول على الطاقة يكون الهدف منها توفير إمدادات الطاقة للجميع، من خلال الدعوة والتوعية، ودعم تطوير الطاقة النظيفة على مستوى البلدان. وهذه المبادرة يمكن أن تكون انطلاقة لجهود التحوّل من التغيير التدريجي إلى التغيير الجذري.

* * *

محور هذا التقرير هو الاستدامة والإنصاف. وهو يبين كيف يمكن أن تكون التنمية البشرية أكثر استدامة وأكثر إنصافاً. ويبيّن حجم الأضرار التي يخلّفها التدهور البيئي، وما يقع منها على كاهل الفئات الفقيرة والضعيفة. ويقترح التقرير برنامجاً للسياسة العامة، يبدأ بمعالجة مواضع الخلل، ووضع استراتيجية لمعالجة المشاكل البيئية تحقق الإنصاف والتنمية البشرية. ويتضمن طرقاً عملية لتحقيق هذه الأهداف المتكاملة، فيتسنى لنا توسيع حرياتنا من غير المساس بسلامة البيئة.

أي مسعى حقيقي لتوسيع نطاق الجهود المبذولة في مواجهة تغيّر المناخ يجب أن يرتكز على المزج بين الموارد المحلية والدولية، بين الموارد العامة والخاصة، بين موارد المنح والقروض

ترتيب البلدان حسب دليل التنمية البشرية لعام 2011 وتغيّر ترتيبها بين عامي 2010 و2011

أفغانستان	172		
الاتحاد الروسي	66		
إثيوبيا	174		
أذربيجان	91		
الأرض الفلسطينية المحتلة	114		
الأرجنتين	45	↑	1
الأردن	95	↓	−1
أرمينيا	86		
إريتريا	177		
إسبانيا	23		
أستراليا	2		
أستونيا	34		
إسرائيل	17		
إكوادور	83		
ألبانيا	70	↑	1
ألمانيا	9		
الإمارات العربية المتحدة	30		
أنتيغوا وبربودا	60	↑	1
أندورا	32		
إندونيسيا	124	↑	1
أنغولا	148		
أوروغواي	48		
أوزبكستان	115		
أوغندا	161		
أوكرانيا	76	↑	3
إيران–الجمهورية الإسلامية	88	↓	−1
آيرلندا	7		
آيسلندا	14	↓	−1
إيطاليا	24		
بابوا غينيا الجديدة	153	↓	−1
باراغواي	107		
باكستان	145		
بالاو	49		
البحرين	42		
البرازيل	84	↑	1
بربادوس	47		
البرتغال	41	↓	−1
بروني دار السلام	33		
بلجيكا	18		
بلغاريا	55	↑	1
بليز	93	↓	−1
بنغلاديش	146		
بنما	58	↑	1
بنن	167		
بوتان	141	↓	−1
بوتسوانا	118	↓	−1
بوركينا فاسو	181		
بوروندي	185		
البوسنة والهرسك	74		
بولندا	39		
بوليفيا دولة – متعددة القوميات	108		
بيرو	80	↑	1
بيلاروس	65		
تايلند	103		
تركمانستان	102		
تركيا	92	↑	3
ترينيداد وتوباغو	62	↑	1
تشاد	183	↓	−1
توغو	162		
تونس	94	↓	−1
تونغا	90		
تيمور – ليشتي	147		
جامايكا	79	↓	−1
الجبل الأسود	54	↑	1
الجزائر	96		
جزر البهاما	53		
جزر القمر	163		
جزر سليمان	142		
جمهورية أفريقيا الوسطى	179		
الجمهورية التشيكية	27		
الجمهورية الدومينيكية	98	↑	2
الجمهورية العربية السورية	119	↓	−1
جمهورية الكونغو الديمقراطية	187		
جمهورية تنزانيا المتحدة	152	↑	1
جمهورية كوريا	15		
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	138	↑	1
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	78	↓	−2
جمهورية مولدوفا	111		
جنوب أفريقيا	123	↑	1
جورجيا	75		
جيبوتي	165	↓	−1
الدانمرك	16		
دومينيكا	81	↓	−1
الرأس الأخضر	133		
رواندا	166		
رومانيا	50		
زامبيا	164	↑	1
زمبابوي	173		
ساموا	99		
سان تومي وبرينسيبي	144	↓	−1
سانت فنسنت وجزر غرينادين	85	↓	−1
سانت كيتس ونيفس	72		
سانت لوسيا	82		
سري لانكا	97	↑	1
السلفادور	105		
سلوفاكيا	35		
سلوفينيا	21		
سنغافورة	26		
السنغال	155		
سوازيلند	140	↓	−2
السودان	169		
سورينام	104		
السويد	10		
سويسرا	11		
سيراليون	180		
سيشيل	52		
شيلي	44		
صربيا	59	↑	1
الصين	101		
طاجيكستان	127		
العراق	132		
عمان	89		
غابون	106		
غامبيا	168		
غانا	135	↑	1
غرينادا	67		
غواتيمالا	131		
غيانا	117	↑	2
غينيا	178		
غينيا – بيساو	176		
غينيا الإستوائية	136	↓	−1
فانواتو	125	↓	−2
فرنسا	20		
الفلبين	112	↑	1
فنزويلا–الجمهورية البوليفارية	73		
فنلندا	22		
فيجي	100	↓	−3
فييت نام	128		
قبرص	31		
قطر	37		
قيرغيزستان	126		
كازاخستان	68	↑	1
الكاميرون	150	↑	1
كرواتيا	46	↓	−1
كمبوديا	139	↑	2
كندا	6		
كوبا	51		
كوت ديفوار	170		
كوستاريكا	69	↓	−1
كولومبيا	87	↑	1
الكونغو	137		
الكويت	63	↓	−1
كيريباس	122		
كينيا	143	↑	1
لاتفيا	43		
لبنان	71	↓	−1
لكسمبرغ	25		
ليبريا	182	↑	1
ليبيا	64	↓	−10
ليتوانيا	40	↑	1
ليختنشتاين	8		
ليسوتو	160		
مالطة	36		
مالي	175		
ماليزيا	61	↑	3
مدغشقر	151	↓	−2
مصر	113	↓	−1
المغرب	130		
المكسيك	57		
ملاوي	171		
ملديف	109		
المملكة العربية السعودية	56	↑	2
المملكة المتحدة	28		
منغوليا	110		
موريتانيا	159	↓	−1
موريشيوس	77		
موزامبيق	184		
ميانمار	149	↑	1
ميكرونيزيا–الولايات الموحدة	116		
ناميبيا	120	↑	1
النرويج	1		
النمسا	19		
نيبال	157	↓	−1
النيجر	186		
نيجيريا	156	↑	1
نيكاراغوا	129		
نيوزيلندا	5		
هايتي	158	↑	1
الهند	134		
هندوراس	121	↓	−1
هنغاريا	38		
هولندا	3		
هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	13	↑	1
الولايات المتحدة الأمريكية	4		
اليابان	12		
اليمن	154		
اليونان	29		

ملاحظة

تشير الأسهم إلى تغيّر ترتيب البلدان صعوداً أو هبوطاً في الفترة الزمنية من 2010 إلى 2011 وقد حدد هذا التغيّر استناداً إلى بيانات محسوبة باستخدام منهجية موحدة، ويشير الفراغ إلى عدم حدوث أي تغيّر.

أدلّة التنمية البشرية

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة		دليل الفوارق بين الجنسين		دليل الفقر المتعدد الأبعاد
		القيمة	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	
تنمية بشرية مرتفعة جداً							
1	النرويج	0.943	0.890	1	0.075	6	..
2	أستراليا	0.929	0.856	2	0.136	18	..
3	هولندا	0.910	0.846	4	0.052	2	..
4	الولايات المتحدة الأمريكية	0.910	0.771	23	0.299	47	..
5	نيوزيلندا	0.908	..	..	0.195	32	..
6	كندا	0.908	0.829	12	0.140	20	..
7	آيرلندا	0.908	0.843	6	0.203	33	..
8	ليختنشتاين	0.905	..	..	..	..	..
9	ألمانيا	0.905	0.842	7	0.085	7	..
10	السويد	0.904	0.851	3	0.049	1	..
11	سويسرا	0.903	0.840	9	0.067	4	..
12	اليابان	0.901	..	..	0.123	14	..
13	هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	0.898	..	..	..	..	..
14	آيسلندا	0.898	0.845	5	0.099	9	..
15	جمهورية كوريا	0.897	0.749	28	0.111	11	..
16	الدانمرك	0.895	0.842	8	0.060	3	..
17	إسرائيل	0.888	0.779	21	0.145	22	..
18	بلجيكا	0.886	0.819	15	0.114	12	..
19	النمسا	0.885	0.820	14	0.131	16	..
20	فرنسا	0.884	0.804	16	0.106	10	..
21	سلوفينيا	0.884	0.837	10	0.175	28	0.000
22	فنلندا	0.882	0.833	11	0.075	5	..
23	إسبانيا	0.878	0.799	17	0.117	13	..
24	إيطاليا	0.874	0.779	22	0.124	15	..
25	لكسمبرغ	0.867	0.799	18	0.169	26	..
26	سنغافورة	0.866	..	..	0.086	8	..
27	الجمهورية التشيكية	0.865	0.821	13	0.136	17	0.010
28	المملكة المتحدة	0.863	0.791	19	0.209	34	..
29	اليونان	0.861	0.756	26	0.162	24	..
30	الإمارات العربية المتحدة	0.846	..	..	0.234	38	0.002
31	قبرص	0.840	0.755	27	0.141	21	..
32	أندورا	0.838	..	..	..	..	..
33	بروني دار السلام	0.838	..	..	..	..	..
34	أستونيا	0.835	0.769	24	0.194	30	0.026
35	سلوفاكيا	0.834	0.787	20	0.194	31	0.000
36	مالطة	0.832	..	..	0.272	42	..
37	قطر	0.831	..	..	0.549	111	..
38	هنغاريا	0.816	0.759	25	0.237	39	0.016
39	بولندا	0.813	0.734	29	0.164	25	..
40	ليتوانيا	0.810	0.730	30	0.192	29	..
41	البرتغال	0.809	0.726	31	0.140	19	..
42	البحرين	0.806	..	..	0.288	44	..
43	لاتفيا	0.805	0.717	33	0.216	36	0.006
44	شيلي	0.805	0.652	44	0.374	68	..
45	الأرجنتين	0.797	0.641	47	0.372	67	0.011
46	كرواتيا	0.796	0.675	38	0.170	27	0.016
47	بربادوس	0.793	..	..	0.364	65	..
تنمية بشرية مرتفعة							
48	أوروغواي	0.783	0.654	43	0.352	62	0.006
49	بالاو	0.782	..	..	..	..	..
50	رومانيا	0.781	0.683	36	0.333	55	..
51	كوبا	0.776	..	..	0.337	58	..
52	سيشيل	0.773	..	..	..	..	..
53	جزر البهاما	0.771	0.658	41	0.332	54	..
54	الجبل الأسود	0.771	0.718	32	..	..	0.006
55	بلغاريا	0.771	0.683	37	0.245	40	..
56	المملكة العربية السعودية	0.770	..	..	0.646	135	..
57	المكسيك	0.770	0.589	56	0.448	79	0.015
58	بنما	0.768	0.579	57	0.492	95	..

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة		دليل الفوارق بين الجنسين		دليل الفقر المتعدد الأبعاد
	القيمة	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	
59 صربيا	0.766	0.694	34	..	..	0.003
60 أنتيغوا وبربودا	0.764	..	..	..	..	..
61 ماليزيا	0.761	..	..	0.286	43	..
62 ترينيداد وتوباغو	0.760	0.644	46	0.331	53	0.020
63 الكويت	0.760	..	..	0.229	37	..
64 ليبيا	0.760	..	..	0.314	51	..
65 بيلاروس	0.756	0.693	35	..	..	0.000
66 الاتحاد الروسي	0.755	0.670	39	0.338	59	0.005
67 غرينادا	0.748	..	..	..	..	..
68 كازاخستان	0.745	0.656	42	0.334	56	0.002
69 كوستاريكا	0.744	0.591	55	0.361	64	..
70 ألبانيا	0.739	0.637	49	0.271	41	0.005
71 لبنان	0.739	0.570	59	0.440	76	..
72 سانت كيتس ونيفس	0.735	..	..	..	..	..
73 فنزويلا – الجمهورية البوليفارية	0.735	0.540	67	0.447	78	..
74 البوسنة والهرسك	0.733	0.649	45	..	..	0.003
75 جورجيا	0.733	0.630	51	0.418	73	0.003
76 أوكرانيا	0.729	0.662	40	0.335	57	0.008
77 موريشيوس	0.728	0.631	50	0.353	63	..
78 جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	0.728	0.609	54	0.151	23	0.008
79 جامايكا	0.727	0.610	53	0.450	81	..
80 بيرو	0.725	0.557	63	0.415	72	0.086
81 دومينيكا	0.724	..	..	..	..	..
82 سانت لوسيا	0.723	..	..	..	..	..
83 إكوادور	0.720	0.535	69	0.469	85	0.009
84 البرازيل	0.718	0.519	73	0.449	80	0.011
85 سانت فنسنت وجزر غرينادين	0.717	..	..	..	..	..
86 أرمينيا	0.716	0.639	48	0.343	60	0.004
87 كولومبيا	0.710	0.479	86	0.482	91	0.022
88 إيران – الجمهورية الإسلامية	0.707	..	..	0.485	92	..
89 عُمان	0.705	..	..	0.309	49	..
90 تونغا	0.704	..	..	..	..	..
91 أذربيجان	0.700	0.620	52	0.314	50	0.021
92 تركيا	0.699	0.542	66	0.443	77	0.028
93 بليز	0.699	..	..	0.493	97	0.024
94 تونس	0.698	0.523	72	0.293	45	0.010
تنمية بشرية متوسطة						
95 الأردن	0.698	0.565	61	0.456	83	0.008
96 الجزائر	0.698	..	..	0.412	71	..
97 سري لانكا	0.691	0.579	58	0.419	74	0.021
98 الجمهورية الدومينيكية	0.689	0.510	77	0.480	90	0.018
99 ساموا	0.688	..	..	..	..	..
100 فيجي	0.688	..	..	..	..	..
101 الصين	0.687	0.534	70	0.209	35	0.056
102 تركمانستان	0.686	..	..	..	..	..
103 تايلند	0.682	0.537	68	0.382	69	0.006
104 سورينام	0.680	0.518	74	..	..	0.039
105 السلفادور	0.674	0.495	83	0.487	93	..
106 غابون	0.674	0.543	65	0.509	103	0.161
107 باراغواي	0.665	0.505	78	0.476	87	0.064
108 بوليفيا – دولة متعددة القوميات	0.663	0.437	87	0.476	88	0.089
109 ملديف	0.661	0.495	82	0.320	52	0.018
110 منغوليا	0.653	0.563	62	0.410	70	0.065
111 جمهورية مولدوفا	0.649	0.569	60	0.298	46	0.007
112 الفلبين	0.644	0.516	75	0.427	75	0.064
113 مصر	0.644	0.489	85	..	..	0.024
114 الأرض الفلسطينية المحتلة	0.641	..	..	..	..	0.005
115 أوزبكستان	0.641	0.544	64	..	..	0.008
116 ميكرونيزيا – الولايات الموحدة	0.636	0.390	94	..	..	..
117 غيانا	0.633	0.492	84	0.511	106	0.053
118 بوتسوانا	0.633	..	..	0.507	102	..
119 الجمهورية العربية السورية	0.632	0.503	80	0.474	86	0.021
120 ناميبيا	0.625	0.353	99	0.466	84	0.187

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة		دليل الفوارق بين الجنسين		دليل الفقر المتعدد الأبعاد
	القيمة	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	
121 هندوراس	0.625	0.427	89	0.511	105	0.159
122 كيريباس	0.624	..	..	..	..	..
123 جنوب أفريقيا	0.691	..	..	0.490	94	0.057
124 إندونيسيا	0.617	0.504	79	0.505	100	0.095
125 فانواتو	0.617	..	..	..	..	0.129
126 قيرغيزستان	0.615	0.526	71	0.370	66	0.019
127 طاجيكستان	0.607	0.500	81	0.347	61	0.068
128 فييت نام	0.593	0.510	76	0.305	48	0.084
129 نيكاراغوا	0.589	0.427	88	0.506	101	0.128
130 المغرب	0.582	0.409	90	0.510	104	0.048
131 غواتيمالا	0.574	0.393	92	0.542	109	0.127
132 العراق	0.573	..	..	0.579	117	0.059
133 الرأس الأخضر	0.568	..	..	..	..	..
134 الهند	0.547	0.392	93	0.617	129	0.283
135 غانا	0.541	0.367	96	0.598	122	0.144
136 غينيا الإستوائية	0.537	..	..	..	..	..
137 الكونغو	0.533	0.367	97	0.628	132	0.208
138 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	0.524	0.405	91	0.513	107	0.267
139 كمبوديا	0.523	0.380	95	0.500	99	0.251
140 سوازيلند	0.522	0.338	103	0.546	110	0.184
141 بوتان	0.522	..	..	0.495	98	0.119
تنمية بشرية منخفضة						
142 جزر سليمان	0.510	..	..	..	..	..
143 كينيا	0.509	0.338	102	0.627	130	0.229
144 سان تومي وبرينسيبي	0.509	0.348	100	..	..	0.154
145 باكستان	0.504	0.346	101	0.573	115	0.264
146 بنغلاديش	0.500	0.363	98	0.550	112	0.292
147 تيمور – ليشتي	0.495	0.332	105	..	..	0.360
148 أنغولا	0.486	..	..	..	..	0.452
149 ميانمار	0.483	..	..	0.492	96	0.154
150 الكاميرون	0.482	0.321	107	0.639	134	0.287
151 مدغشقر	0.480	0.332	104	..	..	0.357
152 جمهورية تنزانيا المتحدة	0.466	0.332	106	0.590	119	0.367
153 بابوا غينيا الجديدة	0.466	..	..	0.674	140	..
154 اليمن	0.462	0.312	108	0.769	146	0.283
155 السنغال	0.459	0.304	109	0.566	114	0.384
156 نيجيريا	0.459	0.278	116	..	..	0.310
157 نيبال	0.458	0.301	111	0.558	113	0.350
158 هايتي	0.454	0.271	121	0.599	123	0.299
159 موريتانيا	0.453	0.298	112	0.605	126	0.352
160 ليسوتو	0.450	0.288	115	0.532	108	0.156
161 أوغندا	0.446	0.296	113	0.577	116	0.367
162 توغو	0.435	0.289	114	0.602	124	0.284
163 جزر القمر	0.433	..	..	..	..	0.408
164 زامبيا	0.430	0.303	110	0.627	131	0.328
165 جيبوتي	0.430	0.275	118	..	..	0.139
166 رواندا	0.429	0.276	117	0.453	82	0.426
167 بنن	0.427	0.274	119	0.634	133	0.412
168 غامبيا	0.420	..	..	0.610	127	0.324
169 السودان	0.408	..	..	0.611	128	..
170 كوت ديفوار	0.400	0.246	124	0.655	136	0.353
171 ملاوي	0.400	0.272	120	0.594	120	0.381
172 أفغانستان	0.398	..	..	0.707	141	..
173 زمبابوي	0.376	0.268	122	0.583	118	0.180
174 إثيوبيا	0.363	0.247	123	..	..	0.562
175 مالي	0.359	..	..	0.712	143	0.558
176 غينيا – بيساو	0.353	0.207	129	..	..	..
177 إريتريا	0.349	..	..	..	..	..
178 غينيا	0.344	0.211	128	..	..	0.506
179 جمهورية أفريقيا الوسطى	0.343	0.204	130	0.669	138	0.512
180 سيراليون	0.336	0.196	131	0.662	137	0.439
181 بوركينا فاسو	0.331	0.215	126	0.596	121	0.536
182 ليبريا	0.329	0.213	127	0.671	139	0.485

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة		دليل الفوارق بين الجنسين		دليل الفقر المتعدد الأبعاد
	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	
183 تشاد	0.328	132	0.196	145	0.735	0.344
184 موزامبيق	0.322	125	0.229	125	0.602	0.512
185 بوروندي	0.316	..	..	89	0.478	0.530
186 النيجر	0.295	133	0.195	144	0.724	0.642
187 جمهورية الكونغو الديمقراطية	0.286	134	0.172	142	0.710	0.393
الأراضي أو البلدان الأخرى						
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	..	..	..	..	..	..
جزر مارشال	..	..	..	..	..	..
موناكو	..	..	..	..	..	..
ناورو	..	..	..	..	..	..
سان مارينو	..	..	..	..	..	..
الصومال	..	..	..	..	..	0.514
توفالو	..	..	..	..	..	..
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية						
تنمية بشرية مرتفعة جداً	0.889	0.787	—	—	0.224	—
تنمية بشرية مرتفعة	0.741	0.590	—	—	0.409	—
تنمية بشرية متوسطة	0.630	0.480	—	—	0.475	—
تنمية بشرية منخفضة	0.456	0.304	—	—	0.606	—
المناطق						
البلدان العربية	0.641	0.472	—	—	0.563	—
شرق آسيا والمحيط الهادىء	0.671	0.528	—	—	..	—
أوروبا وآسيا الوسطى	0.751	0.655	—	—	0.311	—
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	0.731	0.540	—	—	0.445	—
جنوب آسيا	0.548	0.393	—	—	0.601	—
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	0.463	0.303	—	—	0.610	—
أقل البلدان نمواً	0.439	0.296	—	—	0.594	—
الدول الجزرية الصغيرة النامية	0.640	0.458	—	—	..	—
العالم	0.682	0.525	—	—	0.492	—

ملاحظة

تُستخدم في الأدلّة بيانات تعود إلى سنوات مختلفة. ويتضمّن الملحق الإحصائي في التقرير (متوفّر على موقع http://hdr.undp.org) المجموعة الكاملة للملاحظات ومصادر البيانات الواردة في هذا الجدول. وتصنّف البلدان في أربعة أرباع حسب قيمة دليل التنمية البشرية. ويُصنّف أي بلد في الفئة المرتفعة جداً إذا كانت قيمة الدليل في الربع الأوّل، وفي الفئة المرتفعة إذا كانت بين 51 و75، وفي الفئة المتوسطة بين 26 و50، وفي الفئة المنخفضة إذا كانت في الربع الرابع. وقد استُخدمت في تقارير سابقة أرقام مطلقة بدلاً من الأرقام النسبية.